# أحزاب اليسار واليمين والوسط الإسرائيلية والتسوية السياسية مع الفلسطينيين*

د. أيمن عبد العزيز علي شاهين**

*تاريخ التسليم: 2017/1/25م، تاريخ القبول: 2017/5/20م.
**أستاذ مساعد/ جامعة الأزهر/ فلسطين.

**ملخص:**

تناولت الدراسة مفهوم المفاوضات لغوياً واصطلاحاً وبينت أهمية طبوغرافية وديمغرافية الضفة الغربية بالنسبة لأمن (إسرائيل) وكيف تلعب دوراً في تحديد خيارات (إسرائيل) التفاوضية مع الفلسطينيين، وتطرقت الدراسة لمؤتمر مدريد للسلام تشرين أول/أكتوبر 1991م والذي شاركت فيه دول الطوق العربي وممثلون عن الفلسطينيين و(إسرائيل). ناقشت الدراسة بشكل موسع مواقف ثلاثة أحزاب مثلت مواقف أحزاب اليسار واليمين والوسط في (إسرائيل) وقد حكمت هذه الأحزاب (إسرائيل) في حقب زمنية مختلفة وذلك منذ توقيع إتفاق أوسلو أيلول/سبتمبر 1993م؛ وهذه الأحزاب هي العمل والليكود وكاديما.

فحصت الدراسة الخطوط العريضة والمبادئ الأساسية التي تحكم هذه الأحزاب عند المفاوضات مع الفلسطينيين، ووضحت التباينات بين مختلف هذه الأحزاب تجاه التسوية مع الفلسطينيين بما يتعلق بقضايا الحل النهائي الرئيسة مثل حل الدولتين والقدس واللاجئين والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والحدود. كما أوضحت الدراسة كيف أن المفاوضات مع الفلسطينيين وتصورات الحل معهم تلعب دوراً مهماً في صعود وخسارة هذه الأحزاب السياسية عند الإنتخابات العامة الإسرائيلية.

**الكلمات المفتاحية:** المفاوضات، المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية، الأحزاب السياسة الإسرائيلية، مؤتمر مدريد للسلام، حزب العمل الإسرائيلي، حزب الليكود الإسرائيلي، حزب كاديما الإسرائيلي.

***Left, Right and Center Israeli Parties and the Political Settlement with Palestinians***

## *Abstract*

*The study illustrates the concept of negotiation in general, and focuses on the importance of topography and demography of the West Bank in relation to the Israeli security, and in relation to which extent they play a major role in the negotiation between Palestinians and Israelis. The study evaluates Madrid Peace Conference, October 1991, where different Arab states and representatives of Palestinians participated, in addition to Israelis, under the supervision of the United Stated and the Soviet Union. The study examined the perspectives of three different main Israeli political parties that governed Israel in different stages since the signing of Oslo Agreement 1993. These parties are the Labor party, Likud party and Kadima party, which represent the parties of the lift, right and center respectively.*

*The study clarifies the main principles of the above-mentioned Israeli political parties (left, center and right) that govern the negotiations with Palestinians. The study attempts to express whether there are differences between these parties regarding the final settlement with Palestinians concerning main issues such as, the two states solution, Jerusalem, Palestinian refugees, Israeli settlements and the border between Israel and Palestine. The study used analytical descriptive method to illustrate the Israeli principle of negotiations. The study illustrated the relationship between the rise of these parties in the Israeli general elections and the peace process.*

***Keywords**: Negotiations, The Palestinian-Israeli negotiations, Israeli political Parties, Madrid Peace Conference 1991, Israeli Labor Party, Israeli Likud Party, Israeli Kadema party.*

## مقدمة

كان لتوقيع اتفاق أوسلو عام 1993م بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية بقيادة حزب العمل الإسرائيلي تحولاً جذرياً ونوعياً في طبيعة الصراع والعلاقة الفلسطينية الإسرائيلية، الذي انتقل من مرحلة المواجهة المسلحة بين الطرفين إلى مرحلة المفاوضات الثنائية للوصول إلى تسوية سياسية للصراع.

وعلى الرغم من النجاحات الأولية التي حققها هذا الاتفاق برعاية الولايات المتحدة الأمريكية الوسيط الوحيد لهذه المفاوضات، إلاّ أن مجمل التقدم الذي أحرزته هذه المفاوضات يكاد لا يذكر مقارنة مع ما كان يجب أن ينجز خلال فترة ربع القرن الماضي، إذ لا تزال مفاوضات قضايا الحل النهائي تراوح مكانها بدون الوصول لاتفاق بين الطرفين، وذلك نتيجة لموقف الغالبية العظمى للأحزاب الإسرائيلية (اليسار والوسط واليمين) التي ترفض أن تقر للشعب الفلسطيني بالحقوق الوطنية والسياسية التي حرم منها لعقود طويلة.

تحاول الدراسة أن توضح المبادئ الأساسية التي تتفق عليها الأحزاب الإسرائيلية الأساسية في عملية التفاوض مع الفلسطينيين، وكذلك نقاط الاختلاف بين تلك الأحزاب وفلسفة الاختلاف هذه. وقد اعتمدت الدراسة ثلاثة أحزاب صهيونية؛ العمل ويمثل اليسار والليكود ويمثل اليمين وكاديما ويمثل الوسط. وقد اختار الباحث حزب كاديما معبراً عن أحزاب الوسط لأنه حزب الوسط الوحيد الذي تشكل أساساً لمعالجة القضية الفلسطينية، في حين أن أغلب أحزاب الوسط التي برزت وتلاشت في (إسرائيل) في الثلاثين سنة الأخيرة جاءت لمعالجة قضايا اجتماعية اقتصادية بالأساس.

## مشكلة الدراسة

هناك جدل قائم حول موقف الاحزاب الإسرائيلية (اليسار والوسط واليمين) من عملية المفاوضات مع الفلسطينيين حيث يرى فريق أن هناك اختلافاً حقيقياً بين مختلف الأحزاب الرئيسية الإسرائيلية، في حين يرى فريق اخر أن الاختلاف شكلي أكثر منه جوهري. وتعتمد هذه الأحزاب الحل المبني على أساس أمني ديمغرافي لأي تسوية مستقبلية مع الفلسطينيين، وتحاول الدراسة

الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

◄ **إلى أي مدى توجد تباينات جوهرية بين مختلف الأحزاب الرئيسية الصهيونية تجاة التسوية السياسية النهائية مع الفلسطينيين؟**

**ويتفرع من التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية وهي:**

◄ ما المبادئ التي بني عليها مؤتمر مدريد واتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو)؟

◄ ما المبادئ المشتركة بين الأحزاب الصهيونية الرئيسية تجاه التسوية السياسية مع الفلسطينيين؟

◄ ما الدور الذي يلعبه مفهوم الأمن والديموغرافية بالنسبة للإسرائيليين في المفاوضات مع الفلسطينيين؟

## فرضية الدراسة

**تنطلق الدراسة من الفرضيتين التاليتين:**

**1.** المبادئ الأساسية التي تحكم الإسرائيليين في مفاوضاتهم مع الفلسطينيين تمنح الفلسطينيين حكماً سياسياً منزوعاً من السيادة، مرتبطاً بكافة نواحي الحياة السياسية والاقتصادية بإسرائيل.

**2.** أن الإسرائيليين في مفاوضاتهم مع الفلسطينيين يحاولون فرض اتفاق سياسي مع الفلسطينيين يتطلب تطبيقه حلولاً أمنية (سلام آمِنْ).

## أهداف الدراسة

**1.** توضيح الخطوط العريضة والمبادئ الرئيسية لدى الأحزاب الصهيونية (اليسار والوسط واليمين) التي تحكم المفاوضات مع الفلسطينيين.

**2.** استنتاج المدلولات العملية التي يجب أن يتعامل الفلسطينيين على أساسها في استراتيجية مفاوضاتهم مع الإسرائيليين بل وعلاقتهم بهم.

**3.** معرفة نقاط الاتفاق والاختلاف لدى الأحزاب الصهيونية الرئيسة حول موضوع يمس مستقبل الدولة العبرية.

**4.** توضيح الدور الذي يلعبه مفهوم الأمن والديموغرافية عند الإسرائيليين وقت المفاوضات السلمية.

## أهمية الدراسة

**1.** تربط الدراسة بين التسوية السياسية ومفهوم الأمن الإسرائيلي، إذ إن عمليات التفاوض المختلفة منذ أكثر من عشرين عاماً مع الحكومات الإسرائيلية المختلفة (العمل والليكود وكاديما) قد ربطها الاسرائيليون بمفهوم الأمن الخاص بهم المبني على أساس الشعور بالمحنة المرتبطة بالتهديد الدائم بالفناء من العرب والفلسطينيين وكذلك التهديد الديمغرافي الذي يشكله الفلسطينيون على يهودية وديمقراطية (إسرائيل).

**2.** تناولت الدراسة المواقف والسلوكيات الخاصة بالتفاوض لثلاثة أحزاب إسرائيلية رئيسية حكمت (إسرائيل) في الثلاثين سنة الأخيرة ومثلت الأحزاب الرئيسية لليسار والوسط واليمين.

**3.** تعدّ من الدراسات القليلة التي تعتمد في منهجها على النظرية الواقعية التي تستند أساساً على مفهوم القوة. إذ حاولت الدراسة تفسير وتحليل السلوك الإسرائيلي خلال التفاوض مع الفلسطينيين معتمدة هذه النظرية.

## منهج الدراسة

تستند الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تفسير وتوضيح المبادئ الإسرائيلية التي تحكم المفاوضات، إذ جرى جمع المعلومات من مصادر مختلفة إسرائيلية وفلسطينية ومن تصريحات لقيادات وزعماء الأحزاب الاسرائيلية التي تعالج الدراسة مواقف أحزابهم من التسوية مع الفلسطينيين. وحاولت الدراسة تفسير هذه المواقف بطريقة موضوعية لفهم أفضل وأدق لهذه الأحزاب وإمكانية الوصول معها لاتفاق سياسي مستقبلي. وكذلك تعتمد الدراسة على النظرية الواقعية والتي تستند في بنيتها النظرية إلى عامل القوة في تفسير وتحليل سلوك الدول؛ إذ إن عامل القوة سواء على المستوى الاقتصادي أو العسكري هو الأساس في تحديد سياسة وسلوك الدول، وهو الذي تسعى (إسرائيل) من خلاله لفرض ما تريد على الجانب الفلسطيني في المفاوضات، إذ تعتمد (إسرائيل) على قوتها في تحقيق غاياتها من خلال المفاوضات بعيداً عن الحلول الدولية، فهي لا تعطى اهتماماً بمبادئ وقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية، وتربط أي اتفاق توقعه مع الفلسطينيين بهذه القوة، وتعطي (إسرائيل) الأولوية دائماً لأمنها وقوتها، حيث إن ذلك سيسهم في تفسير طبيعة المبادئ الإسرائيلية التي تحكم المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، والتي تبرز في البرامج الانتخابية للأحزاب الصهيونية الرئيسة (اليسار واليمين والوسط) وكذلك في تصريحات قادة هذه الأحزاب.

**تقسم الدراسة إلى عدة أقسام**، فالجزء الأول يعالج مفهوم المفاوضات سواء في اللغة أو اصطلاحاً، ومن ثم تسلط الدراسة الضوء على طبغرافية الضفة الغربية وأهميتها الإستراتيجية بالنسبة لأمن (إسرائيل) وكيف تتحكم هذه الأهمية بالحلول المقترحة من مختلف الاتجاهات الحزبية الإسرائيلية (اليسار واليمين والوسط)، والجزء الأكبر من الدراسة يستعرض مواقف الأحزاب الثلاثة الإسرائيلية العمل والليكود وكاديما، ويفسر مواقفها المختلفة تجاه التسوية السياسية مع الفلسطينيين.

### أولاً: مفهوم المفاوضات

**سنتعرض معنى المفاوضات لغةً وإصطلاحاً.**

**أ. المفاوضات في اللغة**

الفعل فَاوَض يعني بادل الرأي بغية الوصول إلى تفاهم وتسوية واتفاق، والمفاوضة هي تبادل الآراء مع ذوي الشأن بغية الوصول إلى اتفاق أو تسوية (المنجد، 2000، 599). وفي المعجم الوسيط فَاوَضَه في الأمر مُفاوَضَة أي بادله الرأي بغية الوصول إلى تسوية واتفاق، وفي الحديث بادله القول أما في المال شاركه في تثميره (المعجم الوسيط، 1998، 706). وعند الرجوع لأصل الكلمة الإنجليزية Negotiation في اللغات الأوربية فإننا نجد أن أصلها لاتيني وأنها تتكون من مقطعين هما Neg وتعني Not بمعنى عدم

و Otium وتعني Ease أي الراحة وعليه فإن كلمة Negotium تعني عدم الراحة (شيخة، 1997، 21).

ويشير معجم وبستر Webster Dictionary البريطاني أن المفاوضات باللغة الإنجليزية تستخدم في صيغة الجمع وتعني النقاش الرسمي بين أناس يحاولون الوصول لاتفاق، والفعل (فَاوَض) معناه تشاور أو تباحث أو تداول مع الأخر للوصول إلى تسوية لموضوع ما أو قضية ما (Bernard, 1988, 1514).

**ب. المفاوضات اصطلاحاً**

التفاوض من أحدث مفاهيم العلوم الاجتماعية، وهو يأخذ شكل الحوار بين طرفين بهدف التوصل إلى اتفاق ينشأ على ركنين أساسيين هما وجود مصلحة متبادلة، ووجود قضايا متنازع عليها (الأسمري، 2011، 2). فقد عرفت موسوعة العلوم السياسية التفاوض بأنه (سلسلة تبادل آراء وأفكار وسلسلة اتصالات رسمية بين مندوبين حكوميين لحل مشكلة بين دولتين أو أكثر وإقرار وضع سلام واستقرار وتعاون بينها أو لعقد تنظيم سياسي بينها لتبادل الاحتياجات والمنافع وللحيلولة دون وقوع منازعات) (عبدالكافي، 2010، 413).

أما علي فياض فيرى أن المفاوضات هي (أداة الدبلوماسية في إدارة العلاقات الدولية وتوجيهها بين ممثلي الدول بهدف تعزيز التعاون بينها والتوفيق بين مصالحها المختلفة) (فياض، 1996، 153). إن التفاوض يكون بين طرفين لهما مصلحة بالتفاوض من أجل الوصول لاتفاق وفي بعض الأحيان يصل الطرفان لطريق مسدود (الحسن، 1993، 11).

كذلك نجد تعريفاً أخر للتفاوض على أنه موقف تعبيري حركي قائم بين طرفين أو أكثر حول قضية من القضايا، يتم من خلاله عرض وتبادل وتقريب ومواءمة وتكييف وجهات النظر، واستخدام جميع أساليب الإقناع للمحافظة على المصالح القائمة، أو الحصول على منفعة جديدة بإجبار الخصم على الإقناع للمحافظة على المصالح القائمة، أو الحصول على منفعة جديدة، بإجبار الخصم على القيام بعمل معين أو الامتناع عن عمل معين، في إطار علاقة الارتباط بين أطراف العملية التفاوضية تجاه أنفسهم أو تجاه الغير (الخضري، 1988، 14).

والتفاوض لقاء مباشر بين طرفين أو أكثر بهدف الوصول إلى اتفاقات أو تفاهمات أو حلول لنزاعات قائمة، فالتفاوض في جوهره لقاء يجري وجها لوجه بين طرفين أو أكثر. وهو مجموعة مهارات تعين الشخص على كيفية الحوار والمناقشة مع الأطراف الأخرى كي يكون بارعا في كسب المساومات القائمة بينهم، لكن بالشكل الذي يحقق الرضا لكل الأطراف (عثمان، 2004، 11).

يقول الفيلسوف الألماني عمانويل كانط (إن فكرة السلم قديمة منذ ما قبل الميلاد ... ولا يجوز لنا أن نستنتج من أن شيئاً لم ينجح حتى اليوم، أنه لن ينجح أبداً) (كانط، 1967، 7). إن السلام يكمن في حرية الشعوب، وتجارب الشعوب المقهورة زاخرة بعمليات التفاوض التي مُنيت في أحيان كثيرة بانتكاسات متكررة ولم تحقق شيئاً مدار سنوات التفاوض الأولى، ولكنها نجحت في النهاية إلى الوصول لتحقيق السلام والذي كان جوهره حرية هذه الشعوب؛ كما حصل في الحالة الفيتنامية والجزائرية والتونسية والجنوب أفريقية والناميبية الإيرلندية الشمالية وغيرها.

يقول فياض (إن انتصار شعب صغير وفقير أمر ممكن إذا امتلك هذا الشعب الشروط الصحيحة لصراعه ... إن قوة المنطق وبلاغة الكلمة وحذاقة المفاوض وبراعة المخرج من خلفه، على أهميتها لا تستطيع أن تغير على مائدة المفاوضات ما لم يستطعه أو يتمكنه ذلك المفاوض على الأرض) (فياض، 1992، 12). الشروط الصحيحة تعني حقائق القوة السياسية على الأرض وليس حذاقة المفاوض (على أهميتها)، القوة السياسية لا تعني فقط القوة العسكرية رغم أهميتها، ولكنها مجموعة من القوى تشكل القوة العسكرية أحد عناصرها (Roskin& others, 2014, 29).

إن كبار الثوريين وقادة حركات التحرر كانوا قد فاوضوا أعداءهم ونجحوا مرة وفشلوا مرات، وقدموا لهم التنازلات الصعبة والمؤلمة، على سبيل المثال؛ لينين في صلح برست لوتوفيسك مع ألمانيا عام 1918م، حين تنازل عن أراضي شاسعة كانت تحت حكم الدولة الروسية، وماو تسي تونغ في التراجع الاستراتيجي أمام الكومنتانغ عام 1934م، وهوشي مينه في الاتفاق مع الفرنسيين عام 1954م، جميعهم قدموا تنازلات تجنباً للهلاك والفناء أو لتثبيت موطئ قدم لهم على الأرض. لقد كادت هذه المفاوضات والاتفاقيات أن تكلف هؤلاء القادة حياتهم وكذلك أحزابهم رصيدها النضالي.

على المستوى الفلسطيني فقد كان مجرد البدء بالتفاوض يؤدي إلى اغتيال من يبدأ الاتصالات مع العدو، وهذا ما حصل مع فلسطينيين ممن بدأوا الاتصالات مع الإسرائيليين، حيث دفع سفراء لمنظمة التحرير الفلسطينية منهم نعيم خضر وعصام سرطاوي حياتهم ضريبة الاتصالات التي قاموا بها مع إسرائيليين (شاهين، 4 تشرين ثان نوفمبر 2012، اتصال شخصي).

من المعاني والتعريفات والتجارب السابقة للتفاوض والمفاوضات، فإن التفاوض؛ عملية تفاعل أو مباحثات أو اتصال بين أكثر من طرف بينهم قضايا متنازع عليها، يحاولون من خلالها الوصول إلى اتفاق أو القيام أو عدم القيام بعمل، وأن القوة بمفهومها الأشمل تلعب دوراً مهماً في مخرجات التفاوض.

## ثانياً: طبوغرافية الضفة الغربية

إن معرفة طبوغرافية الضفة الغربية وتداخلها مع السهل الساحلي الفلسطيني الذي احتلته الحركة الصهيونية وأقامت عليه دولتها عام 1948م تمكننا من فهم البعد السياسي والأمني لأي تسوية سياسية مستقبلية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. إن السهل الساحلي الذي يمتد من جبل الكرمل شمالاً إلى رفح على الحدود المصرية جنوباً، وينحصر بين المرتفعات الجبلية الفلسطينية شرقاً والبحر المتوسط غرباً. وتقدر مساحته 3220 كم مربعا، ويبلغ طوله نحو 235 كم واتساعه يتفاوت من جهة إلى أخرى. وعلى العموم فإن السهل يبدأ ضيقاً عند حيفا حيث يقل اتساعه عن 200متراً بتأثير تقدم جبل الكرمل في البحر، ثم يزداد اتساعاً بالتدريج نحو الجنوب بفعل تراجع المرتفعات الجبلية وابتعادها عن البحر. ويصل اتساعه في منطقة طولكرم إلى نحو 18 كم، وفي منطقة غزة إلى نحو 30 كم. السهل الساحلي غني بالموارد الطبيعية وقد اجتمعت فيه عوامل كثيرة جعلته غنياً بهذه الموارد. فالتربة خصبة

والمناخ معتدل والمياه متوافرة والسواحل طويلة نسبياً (الموسوعة الفلسطينية، 1984، 595 – 597).

تكمن أهمية السهل الساحلي في أن أكثر من 65 % من سكان (إسرائيل) يعيشون في هذه المنطقة وأكثر من 80 % من الصناعات الإسرائيلية توجد فيه، وهو يعتبر المنطقة الأكثر حيوية بالنسبة (لإسرائيل) من الناحية السكانية والجيوسياسية والأمنية والاقتصادية، وعليه فإن حماية هذه المنطقة تعتبر الغاية الإستراتيجية الأساسية بالنسبة لمستقبل (إسرائيل). الضفة الغربية ذات الجبال العالية نسبياً هي التي تسيطر على هذا السهل الساحلي، وعليه فالسيطرة على الضفة الغربية هي الكفيلة بإعطاء منطقة السهل الساحلي الحماية والأمن (شيلو، 1985، 13).

إن احتلال (إسرائيل) للضفة الغربية نتيجة حرب حزيران 1967م منحها عمقاً إستراتيجياً ووفر لها القدرة على امتصاص الضربة العربية الأولى قبل الهجوم المضاد الإسرائيلي، وأبعدت (إسرائيل) القوات العربية المعادية عن الشريط الساحلي وخط «الخصر الضيق» (لإسرائيل) والمناطق المحيطة بالقدس وحسّنت الوضع الإستراتيجي للجيش الإسرائيلي ؛ إذ أصبح بمقدوره المناورة على الخطوط الداخلية بحرية كاملة بعدما أصبحت المدن الرئيسة الإسرائيلية بعيدة عن خطوط جبهات القتال الشرقية (أضحت المسافة بين الحدود الأردنية ومدينة تل أبيب حوالي 80 كم بعدما كانت قبل 4 حزيران 1967 تتراوح بين 14 – 30 كم من الشمال إلى الجنوب)، وأصبحت حركة الطيران الإسرائيلي أيسر وأصبحت (لإسرائيل) حدود آمنة للشرق من السهل الساحلي، وعليه تبلورت نظرية الحدود الآمنة ومن ثم تبلورت نظرية الحدود التي يمكن الدفاع عنها من دون مبادرة استباقيه. إن للضفة الغربية أهمية جيوسياسية بالنسبة (لإسرائيل) لا يمكن إغفالها (خواجه، 2014، 59؛ Lukacs, 1991, 87).

**وفي نظرة لطبوغرافية الضفة الغربية[1] نجد أنها تتكون من:**

**1.** غور الأردن، والذي يمتد من شمال البحر الميت جنوب بحيرة طبريا وعلى طول 105 كم ويقع تحت مستوى سطح البحر، وأقل عرض له 5 كم شمال البحر الميت ويتسع في الشمال. وبه نسبة بسيطة من السكان الفلسطينيين (الموسوعة الفلسطينية، 1990، 114).

**2. جبال القدس ونابلس ويمكن تقسيم هذه السلسلة إلى** (الموسوعة الفلسطينية، 1990، 99 – 102):

♦ جبال القدس: وتبدأ من شمال رام الله مباشرةً حتى الخليل جنوباً ويزداد ارتفاعها هناك وتصبح أكثر وعورة، وطول السلسلة شمال جنوب 77 كم وعرضها في الشمال 24 كم وفي الجنوب 40 كم. وامتدادها الغربي تدريجي نحو السهل الساحلي عبر سفوح الجبال. أما إلى الشرق فإنها تنتهي إلى منخفض البحر الميت ويكفي أن نعرف أن المنطقة الشرقية من هذه الجبال تنحدر أكثر من 1250 م في مسافة 40 كم. أما أعلى جبالها فهي جبل حلحول 1014 م، وجبل النبي صمويل 855 م وجبل الطور (الزيتون) 817 م.

♦ **جبال نابلس**: وتمتد من شمال رام الله حتى مرج ابن عامر شمالاً وفي الغرب تشمل تلال طولكرم وتتدرج نحو البحر. وفي الشرق تتصل بغور الأردن أحياناً عبر جروف حادة ولكنها في الغالب تميل بشكل تدريجي نحو غور الأردن. أكثر جبالها ارتفاعاً جبل جرزيم (الطور) 881 م وتل الصور 1003 م.

إن ما تتمتع به الضفة الغربية من أهمية إستراتيجية جعل إمكانية انسحاب إسرائيل منها وقيام دولة فلسطينية على حدود 4 حزيران 1967 مستحيلة، يقول نتنياهو في كتابه مكان تحت الشمس (إن دولة فلسطينية (في الضفة الغربية) مثلها مثل اليد الممدودة لخنق شريان الحياة لإسرائيل الممتد على طول ساحل البحر من حيفا وحتى أشكلون. لذا، فليس من الغريب أن تجد معظم الإسرائيليين يرفضون هذه الفكرة، ويرون فيها خطراً مميتاً للدولة) (نتنياهو، 2015، 373).

هذه الأهمية جعلت الضفة الغربية المحتلة تتعرض لهجمة استيطانية إسرائيلية متصاعدة منذ احتلالها، حيث الاستيطان الإسرائيلي حول المدن وداخلها وحول القرى وفي الجبال وعلى قممها وفي غور الأردن، وتحاول (إسرائيل) من خلال مشروعها الاستيطاني أن تغير التركيبة الديموغرافية للضفة الغربية المحتلة وتسيطر على مساحات كبيرة منها، فقد وصل عدد المستوطنين في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية في العام 2014 حسب مؤسسة الشرق الأوسط للسلام والمختصة بالاستيطان الإسرائيلي إلى حوالي سبعماية الف مستوطن منهم حوالي 382000 يعيشون في الضفة الغربية والباقي في القدس الشرقية (Foundation for Middle East Peace, 2017). وفي نفس الوقت يعيش على أرض الضفة الغربية حوالي ثلاثة ملايين فلسطيني موزعين على أقل من عشرة مدن رئيسية وأكثر من عشرة مخيمات للاجئين ومئات البلدات القرى والخِرَبْ (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 2017).

## ثالثاً: مؤتمر مدريد للسلام تشرين أول/أكتوبر 1991م

دعت كلٌ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي العرب و(إسرائيل) إلى مؤتمر للسلام يعقد في العاصمة الأسبانية مدريد، ولكن الاتحاد السوفييتي كان في لحظاته الأخيرة للانهيار والتفكك وبالتالي لم يمارس أي دور في هذا المؤتمر. وقد مثلت منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر شخصيات فلسطينية من الأراضي المحتلة اختارتهم قيادة المنظمة للتفاوض مع الإسرائيليين. ويبدو أن الأسباب التي دفعت منظمة التحرير الفلسطينية والأطراف العربية الأخرى للمشاركة في مؤتمر مدريد تشرين أول/أكتوبر 1991م يمكن اختصارها بحدثين هامين انعكسا سلباً على العرب، كلا الحدثين وقعا في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين. الأول: انهيار الاتحاد السوفييتي (الحليف الدولي الرئيس لأغلب العرب والفلسطينيين)، والثاني: هزيمة العراق في شباط/فبراير 1991م على يد الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين إثر اجتياحه الكويت في آب/أغسطس 1990م وقد كان لمنظمة التحرير الفلسطينية موقفاً مؤيداً للعراق.

وهكذا فإن الهزيمة لا تعني الدخول في مفاوضات مع العدو والوصول إلى تسوية سياسية معه بأي ثمن. لقد خسر العرب حرب حزيران/يونيو 1967 ولم يذهبوا للحل السياسي، ولكن هزيمتهم

---

للإطلاع أكثر على طبوغرافية فلسطين ومعرفة موقع الضفة الغربية منها. أنظر الموسوعة الفلسطينية القسم الثاني المجلد الأول الفصل الخامس ص92-116.

في كامب ديفيد 1979 وحرب الخليج 1991 وما آلت إليه من انهيار، هي التي أوصلتهم إلى العملية السياسية وإسقاط خيار المواجهة العسكرية مع (إسرائيل) (غليون، 1999، 17).

يمكن أن نصف حال الدول العربية والعرب عشية انعقاد مؤتمر مدريد للسلام 1991 (أمة مسلحة ولكن للاقتتال وليس للقتال، وأمة غاضبة لكنه الغضب بغير كبرياء، وأمة حزينة وليس لديها ما تفخر به وتعلو على أحزانها). ولعل من المشاهد المؤلمة في تاريخ الأمة العربية في تلك الحقبة، عندما أطلق أول صاروخ عراقي في حرب الخليج الثانية 1991 على تل أبيب، حيث ارتفعت أصوات التكبير من الجنود السوريين والمصريين الموجودين في حفر الباطن ترحيباً بالقصف العراقي (لإسرائيل)، مع العلم بأن أولئك الجنود كانوا في الخندق المضاد للعراق وجاهزين للحرب ضده (هيكل، 1992، 23–22).

**إن سياسة الولايات المتحدة بالمنطقة تعتمد على (هيكل، 1992، 602)**:

♦ **أولاً**: دعم لا محدود (لإسرائيل) والتي تمثل أهم دعامات السياسة الأمريكية في المنطقة وبناء عليه كان الدعم الأمريكي (لإسرائيل) في مفاوضاتها مع العرب والفلسطينيين.

♦ **ثانياً**: ضمان تدفق البترول العربي وبأسعار تحددها الولايات المتحدة والذي يمثل أهم أهداف السياسة الأمريكية.

ولدعم (إسرائيل) وضمان تدفق النفط، فقد عملت الولايات المتحدة على إعادة ترتيب المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وهزيمة العراق في حرب الخليج الثانية شباط/فبراير 1991، واعتمد المخطط الأمريكي على الفصل بين منطقتين عربيتين. الأولى: منطقة الخليج العربي حيث البترول والغنى، وربط دوله باتفاقات عسكرية أمنية مع الولايات المتحدة مع وجود قواعد عسكرية لها. والثانية: منطقة الهلال الخصيب ووادي النيل حيث تمتاز هذه المنطقة بالكثافة السكانية العالية والأزمات الاقتصادية والفقر. وهنا يعتمد المخطط الأمريكي على تعميق مفهوم التعاون بين دول البحر المتوسط (أوروبا وإسرائيل وتركيا والدول العربية باستثناء الدول والإمارات والمشيخات الخليجية) حيث يتم صرف النظر عن خصوصية القومية العربية والتعاون بين الدول العربية، وهنا تتغلغل (إسرائيل) إلى المنطقة بعد أن يتم العمل على حل الصراع العربي الإسرائيلي بما يخدم (إسرائيل). ولتحقيق ذلك تم بناء نمط علاقة غريبة بين المنطقتين (الخليج من جهة والهلال الخصيب ووادي النيل من جهة أخرى)؛ علاقة قريبة–بعيدة، متصلة–منفصلة في نفس الوقت (هيكل، 1992، 587).

**من هنا بدأت مرحلة جديدة لها علاقة بالتسوية السياسية لاتزال مستمرة إلى اليوم، وتعتمد من وجهة النظر الإسرائيلية أساساً على: (Peres, 1993, 34)**

♦ **أولاً**: مفاوضات مباشرة ثنائية بدون شروط مسبقة ومنفصلة وغير مترابطة مع بعضها بين (إسرائيل) وكل طرف عربي كل على حدة، تعتمد أساساً على قراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 و 338 وهنا يكون التفسير الإسرائيلي للقرارين هو الأقرب للتنفيذ.

♦ **ثانياً**: البحث في آفاق التعاون والتنمية بين (إسرائيل) والأطراف العربية.

♦ **ثالثاً**: مساهمة الأغنياء العرب في تنمية المنطقة والتي (إسرائيل) جزء منها، وتتمتع بتفوق علمي وصناعي وزراعي والأهم تكنولوجي تكون (إسرائيل) المستفيد الأساسي منه.

♦ **رابعاً**: جعل المنطقة سوقاً واحداً تكون (إسرائيل) هي المورد الأساسي لهذا السوق.

وهكذا فإن (السلام الحقيقي) من وجهة النظر الإسرائيلية يتلخص في إبرام معاهدات ثنائية ومتعددة تكون ذات طبيعة دولية، وكذلك تفاهمات واضحة تتعلق بالأمن وتبادل للعلاقات الدبلوماسية بين (إسرائيل) والدول العربية وإنشاء تبادل وعلاقات اقتصادية وتجارية واستثمار وتبادل ثقافي وسياحي. إن على العالم العربي أن يقبل (إسرائيل) ويستعد للعيش معها بسلام (سابير، 1998، 186 – 188).

إن البرامج الحزبية الإسرائيلية ومواقف القيادات الحزبية هي انعكاس مباشر للإستراتيجية الإسرائيلية العامة التي تقوم على الاحتلال والتوسع ومراكمة الإنجازات، **لقد عمل الإسرائيليون على تطبيق إستراتيجيهم وتحقيق أهدافهم من خلال التركيز على ثلاثة عوامل رئيسة تتضمنها المفاوضات أو التسوية السياسية**، وهي (عيروط، 2011، 91):

**1.** الحفاظ على الوجود الإسرائيلي وترسيخ (إسرائيل) كياناً أصيلاً في المنطقة العربية قادراً على مجابهة دول المنطقة والسيطرة عليها، مع الارتباط بمصالح الغرب سياسياً وأمنياً وعسكرياً وتحديداً الولايات المتحدة.

**2.** السياسات والمواقف والقرارات المعلنة بخصوص الصراع: حددت (إسرائيل) موقفها من الصراع، ورفضت قرارات مجلس الأمن باستثناء القرار 242 والذي تملك له تفسيراً خاصاً أساسه المفاوضات.

**3.** أسس التفاوض مقررة سلفاً في حدودها الدنيا والعليا، وأي تغيير يجب ألا يمس جوهر العملية التفاوضية.

## رابعاً: حزب العمل الإسرائيلي والتسوية السياسية مع الفلسطينيين

تعود جذور حزب العمل الإسرائيلي إلى حزب ماباي الصهيوني الذي تأسس عام 1930م من اتحاد حزبين صهيونيين عماليين هما (اتحاد العمل) و (العامل الفتي). يعتبر الماباي حزباً عمالياً إشتراكياً براغماتياً ومن أبرز قياداته دافيد بن غوريون وليفي أشكول وغولدا مائير وموشي دايان وشمعون بيرس وإسحق رابين. قبل قيام (إسرائيل) سيطر الماباي على الهستدروت وعلى المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية التي كانت بمثابة حكومة الحركة الصهيونية، ولعب الحزب دوراً قيادياً في الهاغاناه التي كانت بمثابة جيش الوكالة اليهودية. تميزت سياسة الماباي الخارجية بعد قيام (إسرائيل) بالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة والسعي إلى ربط (إسرائيل) بالإستراتيجية الأمريكية في المنطقة كحليف قوي وأساسي. تعرض الماباي لأزمات كثيرة أدت إلى حدوث عدد من الانشقاقات داخل صفوفه إلى أن استطاع أن يقود عملية توحيد لصفوفه مع جماعات منشقة عنه وأخرى جديدة ويؤسسوا معاً سنة 1969م حزب العمل الإسرائيلي. سيطر الماباي

ولاحقاً حزب العمل الذي يعتبر امتداداً للماباي على الحياة السياسية للصهاينة قبل وبعد قيام الدولة العبرية (الموسوعة الفلسطينية ج4، 1984، 63).

استمرت سيطرة حزب الماباي ولاحقاً حزب العمل بشكل متواصل على الحياة السياسية الإسرائيلية حتى العام 1977م عندما مني حزب العمل بخسارة كبيرة في الانتخابات التشريعية أمام حزب الليكود، ومن ذلك التاريخ وهو يجلس في المعارضة تارةً ويقود (إسرائيل) تارة أخرى وأحياناً نجده مع الليكود في حكومة ائتلافية.

منذ احتلال (إسرائيل) للضفة الغربية في حزيران 1967م، شن حزب العمل الإسرائيلي (الذي كان في السلطة انذاك) نشاطاً استيطانياً واسعاً أخذ طابعاً أمنياً سياسياً بحيث لا تعود الضفة الغربية كلها للعرب في حال حدوث أي تسوية سياسية معهم، وركز الحزب نشاطاته الاستيطانية على مناطق ذات أهمية إستراتيجية وأمنية في الضفة الغربية (Harris, 1985, 128). وبالتالي فإن الاستيطان الإسرائيلي للضفة الغربية والذي بدأ منذ اللحظة الأولى لاحتلالها عام 1967 على يد حزب العمل يفسر الأسباب الحقيقية للاستيطان، حيث الطبيعة الاستراتيجية للضفة الغربية التي تشكل تهديداً مباشراً لأمن (إسرائيل)، التي أوجدتها حرب 1948، إن هذه الطبيعة هي الدافع الرئيس للاستيطان والذي لايزال يحكم برامج حزب العمل تجاه الاستيطان والتسوية السياسية مع الفلسطينيين.

لم تسمح (إسرائيل) منذ نشأتها عام 1948 وحتى بداية الثمانينيات من القرن العشرين بوجود معارضة داخلية حقيقية لقضايا الأمن والحرب والسلام. لقد تميز النظام السياسي الإسرائيلي الذي أوجده وقاده حزب العمل بالمركزية القوية رغم أن النظام السياسي (ديمقراطي) برلماني. فإن النجاحات والانتصارات العسكرية والأمنية التي حققتها حكومات حزب العمل منذ تأسيس الدولة قد مَكَنَتْ الحزب وحكوماته من الهيمنة على سياسات الدولة وقراراتها، لقد شكلت هذه النجاحات والانتصارات محور الإجماع الوطني في (إسرائيل) عبر عقود من الزمن. وكان للهيمنة الحكومية على الموارد الاقتصادية والأراضي وتمويل فعاليات الأحزاب، أن مَكَنَتْ الدولة العبرية من أن تقلص من حرية واستقلالية جميع الفئات والتيارات السياسية التي تشكل المجتمع الإسرائيلي، لقد احتكرت الدولة المبادرة في جميع المجالات تقريباً (حيدر، 1996، 8).

ظهر التصدع في المجتمع الإسرائيلي بعد حرب (إسرائيل) ضد منظمة التحرير الفلسطينية في حزيران/يونيو 1982، حيث برزت لأول مرة في تاريخ (إسرائيل) حركة شعبية قوية وهي حركة (السلام الآن) التي رفضت الحرب ونادت بالسلام مع الفلسطينيين. لقد شكلت حركة (السلام الآن) يساراً جديداً، عرضت بوضوح الفكرة القائلة، إن حرب لبنان 1982م والتي ربما أبعدت رجال م.ت.ف عن لبنان ولكنها لم تستطع أن تحل المعضلة الفلسطينية ومستقبل الأراضي المحتلة، أثار اليسار الجديد الشكوك بالنظام السياسي والنخبة السياسية وشكك في التبريرات الأمنية لخوض الحروب وتميز اليسار الإسرائيلي الجديد عن اليسار التقليدي الإسرائيلي ممثلاً بحزب العمل بأنه لا يحمل أيديولوجية اجتماعية وركز نشاطه على الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني. دخل المجتمع الإسرائيلي في مرحلة جديدة من النقاش الحاد حول كثير من القضايا والأفكار منها: ما معنى الصهيونية؟ وما هي أهدافها؟ ما هي العلاقة بين الدولة والمجتمع والأفراد؟ ما علاقة الدين بالسياسة؟ كيف تكون علاقة (إسرائيل) بالجيران وخصوصاً الفلسطينيين في المستقبل؟ ما مستقبل الأراضي المحتلة؟ (حيدر، 1996، 12:11).

مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987، عزز اليسار الجديد من مواقعه بين الإسرائيليين، وأثّر بأفكاره الجديدة إلى حد ما على اليسار الإسرائيلي التقليدي المتمثل في حزب العمل، والتي محورها ضرورة التفكير جدياً في مستقبل العلاقة مع الفلسطينيين ومستقبل الأراضي المحتلة. لم يضع اليسار الصهيوني الجديد تصوراً للحل الشامل مع الفلسطينيين ولكنه أوجد إرادة لضرورة المفاوضات والحل مع الفلسطينيين. وهذا بدوره قاد حزب العمل الإسرائيلي لمفاوضات حقيقية مع الفلسطينيين بعد فوزه في الانتخابات العامة عام 1992، أدت لتوقيع اتفاق أوسلو في 13 أيلول/سبتمبر 1993م.

لقد وصل اليسار في (إسرائيل) إلى حقيقة مفادها أن (إسرائيل) لا تستطيع هزيمة شعب أي الشعب الفلسطيني. إن هذه القناعة هي التي أوصلت حزب العمل إلى ضرورة التفاوض المباشر مع م.ت.ف كممثل للشعب الفلسطيني، والوصول إلى تسوية سياسية مرحلية معه تمهيداً لاتفاق نهائي. إن هذا لا يعني على الإطلاق أن (إسرائيل) كانت تعيش حالة الهزيمة، ولكنها من وجهة نظر حزب العمل لم تكن قد أنجزت نصراً تاماً على الفلسطينيين، ولم تكن قد أنجزت هدفها الرئيسي بعد تدشين الدولة وهو الأمن للدولة والمواطنين. لذا رأى إسحق رابين أن الاتفاق مع الفلسطينيين سيؤدي إلى تقريب (إسرائيل) من هدفها الرئيسي وهو الأمن (سابير، 1998، 118).

شكلت جرائم الاحتلال الإسرائيلي إبان الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987 نقطة تحول لدي القيادة السياسية الإسرائيلية التي رأت نفسها محط انتقاد دولي كبير، ذلك ما دفع اليسار الإسرائيلي في البحث عن مخرج للتسوية والذي تم عبر اتفاق أوسلو، وعلى الرغم من اندفاع اليسار التقليدي تجاه التسوية وتوقيعه اتفاقاً مع الفلسطينيين، إلاّ أن ذلك لا يعني خروج اليسار من دائرة الموقف الإسرائيلي العام، فمبادئ حزب العمل الخاصة بالتسوية السياسية تهدف إلى تحقيق مصالح إسرائيلية وأولها أمن الدولة العبرية وأمن مواطنيها، وليس قناعة بحقوق الشعب الفلسطيني.

لقد حكمت حزب العمل في المراحل الأولى للمفاوضات مع الفلسطينيين المبادئ الأساسية التالية (سابير، 1998، 21 – 25):

1. مصالحة تاريخية مع الشعب الفلسطيني.
2. إنهاء التحكم والسيطرة على الفلسطينيين بصورة تدريجية ودون المساس بأمن (إسرائيل).
3. الأمن (لإسرائيل) والحرية للفلسطينيين (والحرية هنا لا تعني الدولة المستقلة ذات السيادة الكاملة في حدود 1967م).
4. القدس ليس ضمن مفاوضات الحكم الذاتي.
5. ليس هناك تحكيم دولي في أي قضية عالقة بين الطرفين.
6. الحكم الذاتي يبدأ في غزة من خلال اتفاقات مؤقتة أولاً

تنتهي بمفاوضات للحل النهائي.

**7.** مطلوب من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني النظر دائماً للمستقبل وليس للماضي.

فالمصالحة التي بدأها حزب العمل الإسرائيلي مع الشعب الفلسطيني كانت لإزالة اللغط الذي أصاب صورة (إسرائيل) على مستوى الرأي العام الدولي. إن إعطاء الفلسطينيين حريتهم الداخلية مع السيطرة على مداخل ومخارج وطنهم سيظهر أمام الرأي العام الدولي وكأنهم يعيشون في ظل حكم فلسطيني في دولة خاصة بهم. لكن الواقع الذي سيوجده الاتفاق هو أن من يسيطر على الكيان الفلسطيني بكافة مآربه الحيوية هي (إسرائيل)، أي أن الفلسطينيين يعيشون في دولة تفتقد السيادة بالمعنى الكامل وليس الجزئي مما يفقد مفهوم الدولة الفلسطينية معناه الحقيقي (مصطفى، 2014، 81)، فالحرية للفلسطينيين لا تعني الدولة المستقلة ذات السيادة الكاملة، وإنما الحرية المسيطر عليها من قبل (إسرائيل)، والتي لا تمس أمنها ووجودها وأيدلوجيتها، (فإسرائيل) لا تزال تعلم أبناءها وتغذيهم بالكراهية تجاه العرب والفلسطينيين.

عندما جاءت لحظة الحقيقة وبعد انتهاء المرحلة المؤقتة (اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقيات مرحلية) لم يستطع حزب العمل أن يستكمل مسيرة التسوية مع الفلسطينيين إلى النهاية ويصل إلى تسوية سياسية نهائية تلبي الحد الأدنى من طموح الفلسطينيين السياسي، وقد كان هذا واضحاً في مفاوضات كامب ديفيد تموز/ يوليو 2000م، حيث لم يستطع الحزب الذهاب بعيداً في القضايا النهائية مثل القدس والأراضي والمستوطنات والحدود واللاجئين. إن التسوية المقبولة لدى الفلسطينيين تقضي بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران 1967 (مع إمكانية تبادل أراضي)، وهذا يتناقض مع جوهر رؤية حزب العمل للتسوية المبنية على أساس أمني مفاده أن كماً كبيراً من أراضي الضفة الغربية بأقل عدد ممكن من السكان، يجب أن تضم (لإسرائيل) من أجل توفير الأمن للمنطقة الحيوية الساحلية (لإسرائيل).

وهذا ما يفسر سياسات حزب العمل الإسرائيلي الاستيطانية منذ الشهور الأولى لإحتلال الضفة الغربية، حيث بدأت عمليات الاستيطان الأولى لحكومة الحزب في غور الأردن الذي يشكل حوالي ثلث مساحة الضفة الغربية وبه عدد قليل من السكان الفلسطينيين (Harris, 1980, 36). وهذا يمثل الصراع القائم بين الصهيونية الإصلاحية التي يتزعمها اليمين القومي الصهيوني (التي أسسها فلاديمير جابوتنسكي)، والصهيونية المؤسسة لدولة (إسرائيل) من جهة أخرى التي قادها حزب ماباي (حزب العمل حالياً الذي قاد الاستيطان الصهيوني قبل إعلان قيام (إسرائيل) وحتى العام 1977)؛ حيث الصهيونية الإصلاحية تصر على التمسك الكامل (بأرض الآباء والأجداد أو أرض الميعاد أو أرض إسرائيل الكاملة) بغض النظر عمن يعيش على هذه الارض (الفلسطينيون)، في حين تعارض صهيونية حزب العمل السيطرة على أكثر من خمسة ملايين فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأن هذه السيطرة تحمل في داخلها الآثار المدمرة على الدولة والمجتمع الإسرائيلي وعلى وجه التحديد ديقراطية يهودية الدولة (الكعيبر، 2013، 105).

وهكذا فإن كلاً من اليسار واليمين الصهيوني يعتقد أن الآخر يعرض وجود (إسرائيل) للخطر، وهذا هو جوهر الجدل والخلاف القائم في (إسرائيل) حول التسوية النهائية مع الفلسطينيين فيما يخص الانسحاب من الأرض التي احتلتها إسرائيل عام 1967م أو الاحتفاظ بها. هنا وقع إيهود باراك (رئيس الوزراء الإسرائيلي وزعيم حزب العمل إبان مفاوضات كامب ديفيد تموز/يوليو 2000 مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات) تحت تأثير عنصرين أساسيين أثناء هذه المفاوضات وهما؛ أولاً: الصهيونية الإصلاحية وحملاتها الدعائية التي تقوم على اتهام أي إسرائيلي يوقع على اتفاق مع الفلسطينيين يتم بمقتضاه انسحاب من الأراضي الفلسطينية بالتخوين والتفريط (بأرض (إسرائيل))، وربما اغتيال رابين عام 1996 ماثل أمام باراك. ثانياً: التردد والشك وعدم الثقة وعدم اليقين المسيطر عليه تجاه السلوك الفلسطيني المستقبلي بعد الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود 1967م، في حال تم إنجازه بناء على اتفاق نهائي ينهي كل القضايا الرئيسية العالقة معهم.

وبالتالي فإن اختباء حزب العمل تارةً خلف أفكار رابين التي تعتمد بأن الأمن لا يمكن تحقيقه بإخضاع شعب أخر وعليه لابد من التوصل لاتفاق سلام مع الفلسطينيين، وأن السلام يتطلب تنازلات مؤلمة من أجل تحقيق الأمن للإسرائيليين (Rabin, 1993, 189; Herzog, 2014)، تبدو مجازفة غير محسوبة العواقب بالنسبة لقضية الأمن. وتارةً أخرى يختبئ خلف الأفكار المتأثرة بالصهيونية الإصلاحية القائمة على مبدأ (أرض إسرائيل الكاملة، يهودا والسامرة، أرض التوراة، أرض الميعاد)، جعل شعبية الحزب تتراجع بوضوح بين الجمهور الإسرائيلي، بحيث ظهر وكأنه في حالة من التيه، غير قادر على تحديد إستراتيجيته وأهدافه ورؤيته لمستقبل العلاقة مع الفلسطينيين.

هذا ما ظهر منذ فشل مفاوضات الحل النهائي في كامب ديفيد تموز/يوليو 2000م وحتى الأن من تراجع واضح في شعبيته أدت إلى خسارته بشكل متتالي في أكثر من انتخابات عامة إسرائيلية. فقد احتل الحزب المرتبة الثانية في انتخابات الكنيست السادسة عشرة كانون ثان/يناير 2003م وحصل على 14.5 % من الأصوات بعد أن كان رصيده 20 % من مقاعد الكنيست في الانتخابات التي سبقتها في العام 1999م. وفي انتخابات الكنيست السابعة عشرة التي جرت في اذار/مارس 2006م فقد حصل على نفس النتيجة وهي نتيجة قريبة من نتائج الانتخابات التي سبقتها بالرغم من تحالفه مع حزب آخر وهو حزب ميماد. وتراجع الحزب للمرتبَة الرابعة في انتخابات الكنيست الثامنة عشرة شباط/ فبراير 2009م وحصل على 10 % فقط من أعضاء الكنيست، أما انتخابات الكنيست التاسعة عشرة التي جرت في كانون ثان/ يناير 2013م فقد حصل الحزب على الترتيب الثالث بنسبة 11 %. وتحسن وضع الحزب في انتخابات الكنيست التي تلتها والتي جرت في أذار/مارس 2015م وأصبح الحزب ترتيبه الثاني في (إسرائيل) وحصل على نسبة 18.7 %، ولكن بعد ان شكل قائمة مشتركة مع زعيمة حزب كاديما السابق تسيبي ليفني وشكلوا معا الاتحاد الصهيوني. (Israeli Knesset website, 2016)

نص البرنامج الانتخابي لحزب العمل والذي تزعمته شيلي يحيموفيتش في انتخابات الكنيست التاسعة عشرة قبل الأخيرة 2013م تجاه التسوية السياسية مع الفلسطينيين على أن الحكومة

برئاسة حزب العمل ستعمل من أجل استئناف المفاوضات السياسية التي ستجري في خضم النضال الحازم ضد العنف والإرهاب وحماية امن (إسرائيل). المفاوضات ستستند إلى المبادئ التالية: دولتان لشعبين تُعينّ حدودهما في مفاوضات بين الطرفين بحيث يتم ضم الكتل الاستيطانية الكبيرة في (يهودا والسامرة) الضفة الغربية إلى دولة (إسرائيل) مع تبادل للأراضي بدل الأراضي التي سيتم ضمها، أما المستوطنات المعزولة التي لا تقع ضمن الكتل الاستيطانية المضمومة (لإسرائيل) فسيجري إخلاؤها وتعويض سكانها؛ القدس بكل أحيائها اليهودية ستكون العاصمة الأبدية لدولة (إسرائيل)، والأماكن المقدسة للديانة اليهودية تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية. أما قضية اللاجئين فسيعمل الحزب على البحث عن حل لمشكلتهم بالتعاون مع دول المنطقة والمجتمع الدولي بدون ضمان حق العودة لمدنهم وقراهم (Yachimovich personal website, 2013).

يرى الحزب أن التسوية السياسية هي مصلحة قومية لدولة (إسرائيل)، فهناك صلة وثيقة بين التسوية السياسية وبين النمو الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي. وسوف تُطبَّق على الفور استنتاجات تقرير ساسون (المحامية طاليا ساسون) الذي يتحدث عن إزالة المواقع الاستيطانية غير القانونية. وستعمل حكومة الحزب على استكمال بناء الجدار الأمني في الضفة الغربية في غضون سنة والمحافظة على تفوق (إسرائيل) العسكري، إذا سادت حالة جمود سياسي ستلجأ (إسرائيل) إلى اتخاذ خطوات مستقلة تضمن مصالحها الأمنية والسياسية (منظمة التحرير الفلسطينية، 2012).

وبالرجوع إلى تصريحات شيلي يحيموفيتش رئيس حزب العمل السابقة؛ فقد أشارت إلى أنه على الفلسطينيين أن يعترفوا (بإسرائيل) في الوجود كدولة يهودية – ديمقراطية (ربيد، 2012). كما شددت يحيموفتش على ضرورة عدم المس بالموازنات المخصصة للاستيطان في التجمعات الاستيطانية، بقولها: (إنني ضد أي مس بموازنة الاستيطان، حتى فيما يتعلق بتلك المنعزلة خارج التجمعات الاستيطانية). وأكدت أنه لا يمكن تجريم المستوطنين الذين أقاموا مستوطناتهم بناء على قرارات حكومية (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية/وفا، 2013).

من ذلك يمكن أن تستنتج الخطوط العامة لحزب العمل من خلال البرامج الانتخابية المختلفة للحزب ومشاريع الإستيطان الخاصة بالأراضي المحتلة وتصريحات زعماء الحزب خلال فترات زمنية مختلفة. فمواقف الحزب لم تخرج عن المبادئ الأساسية العامة المتفق عليها بين جميع الأحزاب الصهيونية؛ عدم الانسحاب من القدس الشرقية واعتبار القدس الموحدة عاصمة أبدية (لإسرائيل) وتحت سيادة إسرائيلية غير قابلة للتقسيم، والدولة الفلسطينية يتفق على حدودها وفق الرؤية الإسرائيلية المبنية أساساً على رفض الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران عام 1967م، وضم الكتل الاستيطانية الممتدة من أقصى جنوب الضفة الغربية إلى شمالها إلى (إسرائيل)، ما سيترك دولة فلسطينية مقطعة الاوصال ومدن فلسطينية يحاصرها الاستيطان ومتداخلة معه.

وهكذا، فإن خريطة الاستيطان بالنسبة لحزب العمل هي التي ترسم معالم وحدود الدولة الفلسطينية. وهنا يكون الفلسطينيون قد تم عزلهم في كانتونات محاصرة واخراجهم من حدود دولة (إسرائيل)، حيث يتم الحفاظ على نقاء الدولة من الفلسطينيين ويتم ضم أكبر كم ممكن من الأراضي التي ابتلعها الاستيطان.

إلى جانب موقف رئيسة حزب العمل من الاستيطان والاعتراف بيهودية الدولة الذي يسقط حق العودة، في ظل تأييدها إلى العودة إلى المفاوضات مع الرئيس عباس يضعنا أمام تفسيرين إما حالة التيه التي لا تزال تسيطر على أغلب قيادات حزب العمل والتي ظهرت على باراك سابقاً، أو أن حزب العمل يسعى إلى فرض تسوية سياسية بشكل يرضي الداخل الإسرائيلي، ويحقق رؤية وأفكار رابين التي يؤمن بها حزب العمل ذلك على حساب الفلسطينيين بشكل كامل.

## خامساً: حزب الليكود والتسوية السياسة مع الفلسطينيين

تعدّ حركة حيروت اليمينية القومية المتطرفة التي كان يتزعمها مناحيم بيغن أساس حزب الليكود، ففي العام 1965م اتحدت حركة حيروت مع مجموعة منشقة عن حزب الأحرار مشكلين تكتل غاحال. وفي العام 1973م اتحد تكتل غاحال مع كلٍ من المركز الحر والقائمة الرسمية، وحركة أرض إسرائيل الكاملة معلنين تشكل تكتل الليكود أو كما وصفه حاييم لادنو رئيس إدارة غاحال آنذاك بتكتل الحالمين بأرض إسرائيل المتكاملة. جاء تشكيل التكتل الجديد ليكون مقدمة لطرق أبواب السلطة في (إسرائيل) وكسر أطواق العزلة الطويلة التي فرضتها الحركة العمالية الصهيونية حول اليمين الصهيوني. وقد طرح الليكود نفسه بالفعل في انتخابات عام 1977م وتمكن من الحصول على 45 مقعداً من أصل 120 مقعداً هي مجموع مقاعد الكنيست. وتمكن بيغن إثر التحالف مع أحزاب أخرى متعاطفة مع تكتله من الوصول إلى رئاسة الوزراء (الموسوعة الفلسطينية ج4، 1984، 57:56).

طوال الحقبة الزمنية التي امتدت منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، لم يستطع حزب الليكود أن يضع خطة عملية لحل المشكلة الديموغرافية التي أوجدها هذا الاحتلال. ولم يستطع الحزب أن يرى أبعد من مسألة أساسية بالنسبة له، ألا وهي استيطان أكبر كم ممكن من الأرض الفلسطينية وبكل الوسائل وفي كل أنحاء الضفة الغربية. هنا لابد من الإشارة إلى أن الليكود قد أضاف أعباءً جديدة اقتصادية وأمنية على الدولة العبرية بسبب تكثيف الاستيطان، حيث نجح إلى حد كبير في زيادة أعداد المستوطنين (حوالي سبعماية ألف مستوطن في الضفة الغربية والقدس الشرقية) حتى أصبح عددهم يمثل معضلة حقيقية لتنفيذ حل الدولتين (Foundation for Middle East Peace, 2017).

مع توقيع اتفاق إعلان المبادئ 1993م، وما تلاه من توقيع اتفاقيات لاحقة مثل غزة–أريحا أولاً (اتفاق القاهرة) 1994م، وطابا أو ما عرف بأوسلو 2 الموقع عام 1995م، وجد الليكود نفسه عشية فوزه في الانتخابات العامة عام 1996م تحت تأثير هذه الاتفاقيات، **فكان منه أن تبنى إستراتيجية خاصة تجاه الاتفاقات الموقعة والعملية السلمية برمتها يمكن اختصارها بالنقاط التالية** (**حيدر**، 1996، 23) :

1. الاستمرار بالعملية السلمية، وتأجيل وإطالة فترة المفاوضات وابتزاز الجانب الفلسطيني إلى أقصى درجة.
2. خلال فترة المفاوضات الطويلة سوف تنفذ الحكومة عدد من الإجراءات التي تثبت الواقع الحالي مثل شق طرق التفافية جديدة، فصل المناطق الفلسطينية عن بعضها وتكثيف البناء في

المستوطنات القائمة وزيادة عدد سكانها وتكثيف البناء في القدس.

**3.** إعادة تفسير اتفاق أوسلو والاتفاقيات اللاحقة لتناسب معاييره الأيديولوجية.

وهكذا فقد أصبح في ظل هذا الوضع تنازل أي حكومة من حكومات الليكود عن السيادة على الأراضي المحتلة عام 1967، ونقلها للسلطة الفلسطينية احتمالاً ضعيفاً جداً، وهذا ما حصل فعلا وعلى مدار أكثر من عشرين عاماً. **لكن الأسباب التي تقف وراء استمرار حكومات الليكود بالعملية السلمية تعود للأسباب التالية** (**حيدر**، 1996، 24) :

**1.** العلاقة مع الولايات المتحدة بصفتها ملتزمة بالاتفاقيات وموقعة عليها وراعية لها.

**2.** الرأي العام الإسرائيلي حيث لا زالت في (إسرائيل) أغلبية تريد الوصول لحل سياسي مع الفلسطينيين من خلال التفاوض.

**3.** حكومة نتنياهو معنية باستمرار العلاقات مع الدول العربية الموقعة على اتفاقيات سلام معها.

**4.** عملية السلام تجد دعماً قوياً على المستوى الدولي، ولا تستطيع (إسرائيل) أن تقف ضد الإرادة الدولية.

**وعندما تسلم نتنياهو الحكم عام 1996م وجد واقعاً جديدا يمكن إيجازه في** (**الشقاقي**، 1996، 28) :

**1.** اعتراف إسرائيلي بوجود شعب فلسطيني له حقوق سياسية وله من يمثله.

**2.** اعتراف إسرائيلي بأن الضفة وغزة وحدة إقليمية واحدة. (وجاء الانقسام الفلسطيني 2007م ليخدم حلم الليكود).

كما أن حكومة الليكود نفسها قد وقعت أكثر من اتفاق مع م.ت.ف مثل بروتوكول الخليل 1997م الذي انسحبت بموجبه (إسرائيل) من أغلب مدينة الخليل التي يعتبرها اليهود مدينة مقدسة لهم، وكذلك مذكرة واي ريفر 1999م والذي بموجبه أصبحت مناطق (أ) ومناطق (ب)(*) تعادل 45 % من مساحة الضفة الغربية.

وهكذا فقد ورث نتنياهو من حكومة العمل عام 1996 وضعاً فلسطينياً جديداً لم يكن قائماً عندما ترك حزبه الحكومة عام 1992م بعد فوز رابين وحزب العمل في انتخابات الكنيست **يمكن تلخيصه في النقاط التالية** (**الشقاقي**، 1996، 29):

**1.** قيام كيان شبيه بالدولة في القطاع وبدرجة أقل في الضفة وله مياه إقليمية ومطار في غزة وميناء بحري قيد الإنشاء مع وجود فلسطيني على المعابر الحدودية يتنقلون بينها بجواز سفر فلسطيني.

**2.** رئيس وبرلمان منتخب أدى إلى نهاية الخيار الأردني الذي كان مسلطاً على رؤوس الفلسطينيين طوال عقود سابقة.

**3.** سيطرة أمنية على معظم قطاع غزة وكل مدن الضفة الغربية ومعه ضاع حلم اليمين الإسرائيلي بضم الضفة الغربية وقطاع غزة.

**4.** عودة عشرات ألاف الفلسطينيين من المنفى، وبذلك إلغاء لفكرة الترانسفير.

كل ما تقدم لم يلغ العقلية الصهونية اليمينية الإصلاحية التي سيطرت على الليكود وزعيمه بنيامين نتنياهو. لقد حكمت عقلية نتنياهو عقدة (التخلي الاستراتيجي) عن أبعاد جغرافية مناطقية حيوية بالنسبة لأمن (إسرائيل)، حيث يعتقد نتنياهو بأن (الأمن يجب أن يتقدم على السلام ومعاهدات السلام، وكل من لا يدرك هذا سيظل دون أمن ودون سلام وفي نهاية الأمر محكوم عليه بالفناء) (كيوان، 1997، 215).

ولأن نتنياهو المخلص لأفكار معلميه الإصلاحيين أكدت جميع لقاءاته على فكرة السيطرة على (أرض التوراة، يهودا والسامرة) وحاول توظيف موروثة الأيديولوجي في خدمة موقفه السياسي في المفاوضات. ففي كلمة ألقاها أمام حشد من السفراء الأجانب وليس أمام حشد جماهيري، وهذه لها مدلولاتها؛ اقترح نموذجاً للكيان الفلسطيني على غرار بورتوريكو، حيث يسكن جزيرة بورتوريكو في جزر البهاما مواطنون من الأسبان والهنود الحمر، وكانت الجزيرة قد انتزعتها الولايات المتحدة من أسبانيا في أواخر القرن التاسع عشر، وتتمتع بحكم إداري ذاتي في ظل سيطرة أمريكية على كل المقدرات الاقتصادية ونواحي الحياة في الجزيرة (كيوان، 1997، 220).

ومن ثمّ، فهو يريد السلام والأمن معاً، يريد التخلص من حكم الفلسطينيين وألا يكون (لإسرائيل) أي مسؤولية عليهم بحيث لا تقدم لهم أي نوع من الخدمات وفي نفس الوقت الاستمرار في السيطرة الأمنية والسيادة على أرضهم والتدخل العسكري كلما إقتضت الحاجة الأمنية الإسرائيلية. هكذا يفهم الليكود مفهوم الأمن والسلام أو ما يعرف بالسلام الآمِنْ.

وهنا يمكن إيجاز هدف الليكود النهائي كالتالي: إن مسألة السيادة على الأرض ستبقى بدون حل لفترة طويلة والهدف سيطرة سياسية بدون سيادة إقليمية (السلطة الفلسطينية) وسيطرة عسكرية (إسرائيل) لطرف بناء على اتفاق مع طرف آخر (السلطة الفلسطينية) لا يعترف له الأول (إسرائيل المسيطرة عسكرياً) بالسيادة الإقليمية، ووظيفة دينية–اقتصادية–سياسية لطرف ثالث (الأردن) ليس له إدعاءات إقليمية أو سياسية سيادية أصلاً (الشقاقي، 1996، 32).

كما أن الليكود يتبنى إستراتيجية أخرى غير السلام الأَمِنْ، تتمثل بالسلام الاقتصادي حيث أعلن زعيم الليكود بنيامين نتنياهو في مؤتمر هرتسليا السنوي بأن السلام الاقتصادي مدخل أساسي لتحقيق السلام السياسي؛ ويقصد بهذا النوع من السلام بأن تقوم (إسرائيل) بتسهيلات اقتصادية وحرية حركة اقتصادية تحسن الأوضاع المعيشية والإقتصادية للسكان الفلسطينيين مع

(*) بالرجوع إلى اتفاقية أوسلو الموقعة في شهر أيلول من العام 1995 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وما نتج عنها من تطبيق لإتفاقيات لاحقة مثل اتفاق غزة-أريحا أولاً وإتفاق واي ريفر، فقد تم تقسيم أراضي الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق. أولاً: مناطق (أ) وهي المناطق التي تخضع للسيطرة الفلسطينية الكاملة (أمنيًا وإداريًا) وتبلغ مساحتها 1,005 كم مربع أي ما نسبته 18 % من مساحة الضفة الغربية الإجمالية. ثانياً: مناطق (ب) وهي المناطق التي تقع فيها المسؤولية عن النظام العام على عاتق السلطة الفلسطينية، وتبقى لإسرائيل السلطة الكاملة على الأمور الأمنية, وتبلغ مساحتها 1,035 كم مربع أي ما نسبته 18.3 % من مساحة الضفة الغربية الإجمالية. ثالثاً: مناطق (ج) وهي المناطق التي تقع تحت السيطرة الكاملة للحكومة الإسرائيلية, وتشكل 61 % من المساحة الكلية للضفة الغربية وويتبقى أقل من 3 % بمثابة محمية طبيعية (الأطرش، 2014).

ربط الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي وليس باقتصاديات الدول العربية المجاورة أو الشقيقة أو الصديقة للفلسطينيين (عاصي، 2015).

ويختلف مفهوم السلام الاقتصادي عند الليكود عن السلام الاقتصادي لشمعون بيرس أحد زعماء حزب العمل في مطلع التسعينييات من القرن الماضي، إذ إن السلام الليكودي مبني على أساس مقايضة السلام بالسلام؛ أي أن (إسرائيل) لن تعطي أي أرض للفلسطينيين في أي اتفاق معهم، في حين أن بيرس يطرح أن سلام السوق قائم على مقايضة الأرض بالسلام ولكن ليس كل الأرض التي احتلتها (إسرائيل) في حرب حزيران/يونيو 1967م (سعد الدين، 2013). فعندما طرح زعيم حزب الليكود ورئيس الوزراء أرئييل شارون في عام 2005م خطة فك الارتباط المبنية على أساس الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من جميع مستوطنات قطاع غزة وأربعة مستوطنات شمال الضفة الغربية، وقوبل بالرفض من أغلب قيادات حزب الليكود وعلى رأسهم بنيامين نتنياهو الذي إستقال من حكومة شارون بسبب موافقة الحكومة على الخطة. لم يستطع شارون الاستمرار بزعامة الليكود الرافض بأغلب قياداته للخطة مما دفعه للخروج من الحزب وتشكيل حزب جديد عرف باسم كاديما. (العربية نت، 2005). حيث كان سبب رفض أغلب قيادات الليكود لخطة زعيم حزبهم أرئيل شارون بالإنسحاب من كل القطاع، هو رفضهم لفكرة الانسحاب من أي أرض حتى لو كان المستوطنون محاطين ببحرٍ من الفلسطينيين كما كان الحال في قطاع غزة عشية الإنسحاب منه. فقد غادر شارون الليكود لأنه خرج عن مبادئ الحزب وأيديولوجيته المبنية على مزاعم الاحتفاظ (بأرض التوراة ويهودا والسامرة)، ولأنه فشل في السيطرة على الحزب وأغلب قياداته.

بعد خروج شارون من الحزب عاد نتنياهو لزعامة الحزب ولكن الحزب كان ضعيفاً ومنقسماً على نفسه حيث خاض الليكود الانتخابات العامة في أذار/مارس 2006 ومنى بهزيمة كبيرة لم يحصل عليها منذ أن فاز بالانتخابات العامة الإسرائيلية عام 1977م، حيث حصل على أقل من 10 % من مقاعد الكنيست(Israeli Ministry of Foreign Affairs, 2008). رغم خسارته الكبيرة استمر على خطاه الأيديولوجية القديمة. وكانت إستراتيجية الليكود بعيدة المدي والتي بدأت منذ تشكيله الحكومة في منتصف العام 1996م ومازالت؛ الاستمرار بالتفاوض من أجل التفاوض ولسنوات طويلة دون أن يقدم أي تنازلات مناطقية تؤدي لتسليم أراض جديدة لسيطرة السلطة الفلسطينية.

وهذا ما أكدته الدعاية الانتخابية لحزب الليكود في برنامجها الانتخابي خلال الانتخابات الإسرائيلية للكنسيت عام 2009م على معارضته للمفاوضات مع السلطة الفلسطينية لأنها تخطئ الهدف المطلوب، معتقداً أن الفلسطينيين غير مستعدين في الوقت الحالي لصنع السلام السياسي، وأنهم لن يستجيبوا للحد الأدنى من المطالب لأي مسئول أو زعيم إسرائيلي (شلحت، 2009، 108). وفي انتخابات 2013م رفض البرنامج الانتخابي لحزب الليكود إقامة دولة للفلسطينيين بشكل صريح، وهو موقف يتماشى مع أيديولوجيات الليكود القائمة على اعتبار الضفة جزءاً لا يتجزأ من أرض (إسرائيل)، والتي تطرح شعارها في الكلمات التالية (بين النهر والبحر لا مكان إلا لدولة واحدة هي دولة (إسرائيل))، ما يؤكد على أن العقيدة الراسخة سياسياً وأيديولوجياً لحزب الليكود تتمثل في إعطاء حكم ذاتي إداري لـ (السكان الفلسطينيين) وليس للأرض في الضفة العربية (البحراوي، 2012).

كما يظهر موقف الليكود من تصريحات بعض قادته اتجاه بعض القضايا المؤثرة في العملية السلمية كالقدس والاستيطان، فقد أعلن نتنياهو أمام الجمهور في خطابه في جامعة بار إيلان بمناسبة انطلاق الدعاية الانتخابية لكتلة (الليكود بيتنا)، في 25 كانون الثاني يناير 2012م، بمواصلة الاستيطان؛ حيث قال: (إن حكومته ستواصل البناء في القدس، التي ستبقى موحدة تحت سيادة (إسرائيل)، وسنواصل العيش والبناء في القدس، التي ستبقى دوماً غير قابلة للتقسيم، وتحت السيادة الإسرائيلية) (جريدة القدس: 26 ديسمبر 2012). وهكذا فقد كرر نتنياهو مواقفه المتطرفة إتجاه القدس والاستيطان وأنكر جميع الحقوق السياسية الفلسطينية في تقرير المصير والدولة المستقلة وعودة اللاجئين ما جعل حزب الليكود في الصدارة في آخر ثلاثة انتخابات برلمانية (الكنيست).

فإعلان نتنياهو الشهير في جامعة بار إيلان في حزيران/يونيو 2009م أظهر أن نتنياهو ينظر إلى أي دولة فلسطينية مستقبلية ككيان يفتقر لأي مظهر من مظاهر السيادة على الأجواء والأرض والحدود، وبين أن (الأراضي التي ستعطى للفلسطينيين ستكون من دون جيش ومن دون سيطرة على الأجواء ومن دون دخول سلاح ومن دون إمكان نسج تحالفات مع إيران أو حزب الله اللبناني)، وأن القدس بشطريها ستبقى (موحدةً عاصمة لإسرائيل). وكان الشرط الأهم بالنسبة لنتنياهو في خطابه الإصرار على اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل دولة للشعب اليهودي، فقد أكد فيها مقولته المشهورة (إذا اعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، فسنصل إلى حل يقوم على دولة فلسطينية منزوعة السلاح إلى جانب إسرائيل) .(Netanyahu, 2009)

إنّ موقف نتنياهو هذا لا يعبر عن الموقف الرسمي لليكود، وليس مبنياً على دعم الحزب. فقد أكد الوزير والقيادي الليكودي سيلفان شالوم عندما تحدث بصراحة عن أن موقف نتنياهو بشأن حل الدولتين لا يمثل موقف الليكود (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية/وفا، 2015)؛ لأن حزب الليكود يعتمد في سياسته على المراوغة في حسم قضايا الصراع مع الفلسطينيين ويرفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين رفضاً مطلقاً، والدولة المستقلة ذات السيادة وأن تكون القدس عاصمتهاً، ويصر على الإستمرار بالنشاط الاستيطاني بل يعتبر المستوطنين رواد الحركة الصهيونية وفي نفس الوقت ينادي بالسلام مع العرب والفلسطينيين والتعاون معهم في كل المجالات. إن هذه المراوغة ليست نتيجة عدم وجود رؤيا عند الليكود، وإنما تهدف إلى استغلال الوقت لأبعد مدى يتم خلاله ضم الأرض الفلسطينية وزيادة عدد المستوطنين مما سيخلق حقائق ديموغرافية جديدة لصالح (إسرائيل) في الارض الفلسطينية المحتلة تؤدي إلى ضم الأرض الفلسطينة إلى (إسرائيل) بعد أن يصبح الفلسطينيون أقلية عليها.

### سادساً: حزب كاديما والتسوية السياسية مع الفلسطينيين

إنّ (كاديما) حزب إسرائيلي يعني بالعبرية (إلى الأمام)،

تأسس في 21 تشرين ثان/نوفمبر 2005 من قبل أرئيل شارون بُعَيْدَ انسحابه من حزب الليكود لعدم قدرته بوصفه زعيماً للحزب من السيطرة عليه وذلك بسبب إصراره على تنفيذ خطة فك الارتباط والمُضيِّ قدمًا في إخلاء مستوطنات قطاع غزة. انضم لشارون العديد من أعضاء الكنيست من أحزاب الليكود والعمل وأحزاب أخرى وكذلك رؤساء بلديات ومجالس محلية. فالأساس الذي قام عليه حزب كاديما هو رسم حدود (إسرائيل) من جانب واحد وذلك وفقاً لخطة الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة (Encyclopedia Britannica, 2016). أعاد اسم حزب شارون الجديد إلى الأذهان زمن صعود القوميات المتطرفة في أوروبا قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية حيث إنه نفس الشعار الذي رفعه حزب موسوليني الفاشي في إيطاليا الذي ظهر في عشرينييات القرن العشرين وهو إلى الأمام (الجزيرة نت، 2009).

أعلن الحزب الجديد تمسكه بخطة خارطة الطريق، ودعم خطة شارون في الانسحاب أحادي الجانب من مستوطنات قطاع غزة وأربعة مستوطنات في شمال الضفة الغربية، وهو الانسحاب الذي تم فعلاً، واعتبر أنه فتح نافذة أمل على عملية السلام؛ لذلك فقد قرر الحزب الاستمرار على منهج الانسحابات المنفردة من بعض المستوطنات في الضفة الغربية (العلوي، 2009، 40). وكان المستشار الإعلامي لشارون قال لمجلة نيوزويك الأمريكية (إن شارون مستعد للانسحاب من نسبة تسعين في المائة من مساحة الضفة الغربية، وأنه راغب كذلك في تقاسم القدس مع العرب، بحيث يعيد للفلسطينيون الأحياء العربية من القدس الشرقية) (البحراوي، 2006).

الأسباب التي دفعت شارون لاتخاذ قرار الانسحاب أحادي الجانب يعود إلى مخاطر سياسات الليكود التي تركز على السيطرة على الأرض دون الأخذ بعين الاعتبار مخاطر هذه السياسة على مستقبل (إسرائيل) كدولة يهودية ديمقراطية، والحاجة الإسرائيلية لإتخاذ القرار أدركها أرئيل شارون؛ فبادر إلى خطته في الانسحاب من جانب واحد من كل قطاع غزة ومستوطناته التي تحوي نحو ثمانية آلاف مستوطن. ولأن الانسحاب من قطاع غزة سيعفي (إسرائيل) وبضربة واحدة من 1.3 مليون فلسطيني الزيادة الطبيعية لديهم وهي الأعلى في العالم (مرتضى، 2006، 73). بينت الإحصائيات بعد أحد عشر عاماً أنهم أصبحوا حوالي 2 مليون فلسطيني (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 2016) يعيشون أوضاعاً إقتصادية ومعيشية سيئة للغاية، لا تتحمل (إسرائيل) أي مسؤولية عنهم بل تحاصرهم وتجعل حياتهم بائسة ويبحثون عن إمكانيات الحياة بدلاً من أن يبحثوا عن أهداف سياسية.

اعتقد شارون ومن شكلوا معه حزب كاديما أن الحفاظ على يهودية وديمقراطية (إسرائيل) لا يمكن أن يتم دون تقديم تنازلات مناطقية قد تكون مؤلمة، ولكن لا مناص منها للحفاظ على الهدف السامي الذي من أجله وجدت الصهيونية وقامت دولة (إسرائيل)، هذه التنازلات ستقدمها (إسرائيل) بعد أن تكون قد اجتثت ودمرت منظمات المقاومة الفلسطينية وجمعت الأسلحة من أيدي الفلسطينيين وعملت على إدخال إصلاحات في أجهزة أمن السلطة الفلسطينية. وهذا ما اعتبره حزب كاديما بمثابة خارطة طريق للحزب لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. (Jewish Virtual Library, 2017)

بعد غياب شارون عن الحياة السياسية بسبب إصابته بجلطة دماغية أدخلته في غيبوبة استمرت سنوات حتى وفاته، تزعم كاديما نائبه إيهود أولمرت المنشق عن حزب الليكود، والذي ينتمي لأسرة ليكودية معروفة دفعت به ليكون عضواً في الكنيست الإسرائيلي حين كان عمره 28 عاماً. خاض أولمرت الانتخابات العامة الإسرائيلية كزعيم لكاديما وقد فاز الحزب بأعلى الأصوات وحصد 22 % من مقاعد الكنيست، هذه النسبة مكنت أولمرت من تشكيل الحكومة الإسرائيلية برئاسته (Israeli Ministry of Foreign Affairs, 2008). فقد رأى أولمرت أن عملية السلام لن تتم إلاّ بقيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح في المناطق الجغرافية التي يعيش فيها الفلسطينيون، عندها يمكن ترسيم حدود نهائية لدولة (إسرائيل) (مركز الزيتونة، 2009).

استمرت حكومة أولمرت حتى العام 2009م، حين كرر أولمرت خلال رئاسته للحكومة لثلاث سنوات موقفه من التسوية مع الفلسطينيين بأنه ينوي تنفيذ خطة انفصال من الضفة الغربية على غرار ما فعله حزبه في قطاع غزة، بحيث يشكل الانفصال حدود (إسرائيل) الشرقية مع التأكيد على حق (إسرائيل) في الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية الكبيرة فيها. هذا الطرح لم ينف نية ألمرت من التفاوض مع الفلسطينيين التي يحبذها (عدوان، 2006). وقد اشترط على الجانب الفلسطيني أن يعترف بيهودية الدولة، فخلال مؤتمر أنابوليس للسلام خريف 2007م، أصر أولمرت على ضرورة اعتراف الجانب الفلسطيني بيهودية (إسرائيل)، مقابل الخوض في مفاوضات الحل الدائم، ولكن السلطة الفلسطينية لم تعترف بيهودية الدولة (Haaretz Newspaper: 13 November 2007). وقد استمر الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي في مفاوضات ماراثونية اتضح بعد أن خرج الحزب من الحكومة بأن الحزب بزعامة أولمرت كان قد عرض على الجانب الفلسطيني انسحابا أكثر من 97 % من الضفة الغربية، ومبادلة الباقي مع الجانب الفلسطيني، والوصول إلى نسبة 100 % من الأراضي التي احتلتها (إسرائيل) في حرب حزيران 1967م (شاحام، 2015).

جرت مفاوضات شبه سرية بين الطرفين بعيداً عن الإعلام، واعتمدت على مبدأ أساسي، يقول؛ أن لا إتفاق إلاّ عندما يتم الاتفاق على كل قضايا الحل النهائي. وقد بدأ الطرفان المفاوضات فعلاً انطلاقاً من الإقرار أن حل الدولتين هو أساس الحل. وأن الدولة الفلسطينية تمثل حل كل قضايا الفلسطينيين (لا عودة للاجئين)، وحاول الطرفان في البداية التوصل لحل بخصوص قضية الأرض وحدود الدولة الفلسطينية التي تعتبرها حكومة كاديما بأنها حدود دولة (إسرائيل) أيضاً (Livni, 2008).

وعندما تزعم شاؤول موفاز حزب كاديما أجرى تغييرا ببرنامجه السياسي يقوم على أساس إقامة دولة فلسطينية إلى جانب (إسرائيل) وتبادل أراضي بنسبة 1–1 في إطار التسوية الدائمة للصراع، إذ جرى الحديث بوضوح خلال المؤتمر الخاص بحزب كاديما عن عدم الحاجة للأحياء العربية بالقدس بالنسبة (لإسرائيل) (حسين، 2012). كما تجاهل برنامج كاديما أثناء زعامة موفاز للحزب؛ قضية اللاجئين ولم يأت على ذكرها، وكذلك بَيَنَ البرنامج أن القدس لن تعود إلى ما كانت عليه قبل حرب

1967م، حيث بين دان حالوتس عضو لجنة صياغة البرنامج، ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق بأن (إسرائيل) ليست بحاجة إلى الأحياء العربية في القدس الشرقية ويمكن أن تكون عاصمة للدولة الفلسطينية، شرط أن تبقى مدينة موحدة بشقيها الشرقي والغربي (جريدة المصري اليوم: 15 يونيو 2012).

وهكذا يمكن تلخيص المبادئ الأساسية للحل السياسي من وجهة نظر كاديما بأنها كانت تقوم على أساس دولتين قوميتين، وإن موافقة (إسرائيل) على إقامة دولة فلسطينية يتوقف بصورة مطلقة على أن تكون تلك الدولة هي الحل القومي النهائي والكامل للفلسطينيين أينما كانوا بمن فيهم اللاجئون، وتبعاً لذلك لن يتم السماح في إطار أي تسوية بعودة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم التي احتلتها (إسرائيل) عام 1948م. أما بالنسبة للأراضي فمن الضروري ضم مناطق ضرورية وحيوية لأمن (إسرائيل) إلى الدولة العبرية وإدخال أماكن مقدسة للديانة اليهودية وذات أهمية كرمز وطني لليهود، وفي مقدمتها القدس الموحدة عاصمة (لإسرائيل)، فسياسة حزب كاديما هدفت إلى قيام دولة فلسطينية بشروط يصعب تنفيذها.

يرفض الحزب تقسيم القدس ويتمسك بها كعاصمة موحدة، وبشأن العودة إلى حدود 1967م وتسليم الضفة الغربية كاملة فإنه يشير بطريقة غير مباشرة إلى استحالة تطبيق ذلك ويقترح (إدخال مناطق ضرورية لأمن (إسرائيل) في تلك الحدود)، إنه يريد أن يعيد المفاوضات إلى مصطلحات قديمة كالحدود الآمنة والحدود القابلة للدفاع والسيادة على مناطق تمكن (إسرائيل) من السيطرة والمراقبة والدفاع والهجوم. هذه المصطلحات لايمكن تنفيذها إلاّ داخل حدود عام 1967م، وهنا ستقطع أوصال الدولة الفلسطينية العتيدة؛ بالإبقاء على الكتل الاستيطانية الضخمة التي تقع داخل أراضي الدولة الفلسطينية. لذا فإن موقف كاديما لم يختلف عن مواقف بقية الأحزاب الصهيونية الأخرى تجاه القضايا الرئيسية، إلاّ في حدة التعبير في النصوص، أي أنه اختلاف ظاهري وليس جوهرياً (حجاج، 2012).

ويرى الحزب أن عملية السلام لن تتم إلا بقيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح في المناطق الجغرافية التي يعيش فيها الفلسطينيون، عندها يمكن ترسيم حدود نهائية لدولة (إسرائيل). غير أن ما يُعيق عملية السلام من وجهة نظر الحزب هو عدم سيطرة السلطة الفلسطينية على أنشطة التنظيمات المسلحة. كما يؤكد برنامج الحزب على انخراط (إسرائيل) في الحرب على (الإرهاب)، وتحمل مسؤولية سلامة مواطني (إسرائيل)، لذلك يدعو الحزب إلى الإسراع بتنفيذ جدار العزل، الذي يعتبره الفلسطينيون غير شرعي، وبذلك فإن وجود كاديما في الحكم يعني باختصار أن الأراضي العربية المحتلة ستظل ترزخ تحت الاحتلال؛ **لأن خطط هذا الحزب تستند إلى ركيزتين أساسيتين (صالح، 2009، 19:18)**:

- **الأولى**: ضمان التوسع اليهودي على حساب أراضي الدولة الفلسطينية المقترحة؛ من خلال ضم الكتل الاستيطانية الكبرى ومستوطنات القدس لأسباب ديمغرافية مزعومة، وضم الجزء الأكبر من غور الأردن لأسباب أمنية، وبالتالي لا دولة فلسطينية بحدود حزيران/يونيو 1967م، ولا قدس شرقية عاصمة لهذه الدولة.
- **أما الثانية**: فهي حسم كاديما لهوية الكيان الصهيوني بوصفه كيانًا لليهود، وذلك على حساب الشعب العربي الفلسطيني في الضفة والقطاع وحتى أراضي 1948م.

أما الاستيطان فبالرغم من موافقة حكومة أولمرت على خارطة الطريق التي تدعو إلى وقف الإستيطان فالأرقام على أرض الواقع تدحض ادعاءات حكومة ألمرت، إذ إن معدلات الزيادة في أعداد المستوطنين سواء في مستوطنات القدس الشرقية أو الضفة الغربية بقيت متقاربة مقارنة مع سنوات حكم شارون الذي سبقه وكذلك نتنياهو الذي ترأس الحكومة الإسرائيلية بعد استقالة ألمرت بشهور قليلة. وكذلك لم يتم إزالة أي من البؤر الاستيطانية التي بنيت بشكل عشوائي من قبل جماعات المستوطنين بدون موافقة حكومته التي وعد بإزالتها (Foundation for Middle East Peace, 2013)، إلاّ أن فضائح الفساد المالي أجبرت زعيم كاديما ورئيس الوزراء ايهود ألمرت على الاستقالة في تموز/يوليو 2008م، وتزعمت الحزب من بعده تسيبي ليفني وخاضت الانتخابات العامة فحصل الحزب على أعلى الأصوات بنسبة 22.5 %، أقل بمقعد واحد عن الانتخابات السابقة. لكن رغم حصوله على أعلى الأصوات، إلاّ أن رئيس الدولة أنذاك والقادم من كاديما كلف زعيم الليكود نتنياهو بتشكيل الحكومة. وبدأ على إثر ذلك مسلسل التراجع الدراماتيكي في كاديما، حيث إنهار الحزب تقريباً في انتخابات كانون ثان/يناير 2013م وحصل على 2 % فقط من الأصوات، وفي انتخابات أذار/مارس 2015م لم يحصل الحزب على نسبة الحسم، وغاب تماما عن الخريطة الحزبية للكنيست وعن الخريطة السياسية الإسرائيلية. (Israeli Knesset website, 2016)

وهكذا قدم حزب كاديما نموذجاً سياسياً جديداً تجاه الحل مع الفلسطينيين لم يمارسه أي من الأحزاب الإسرائيلية مع الفلسطينيين من قبل؛ سياسة الإنسحاب من أراضي من جانب واحد وبدون مفاوضات أو تنسيق معهم، حيث بدأ الحزب تنفيذ برنامجه في الانفصال عن الفلسطينيين من جانب واحد عندما قام ولأول مرة في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بتفكيك مستوطنات قطاع غزة والانسحاب منه؛ تلك الأرض التي وصفها شارون نفسه في كثير من المناسبات بأنها جزء لا يتجزأ من (أرض إسرائيل)، حتى أنه ذهب بعيداً حين وصف مستوطنة نتساريم (جنوب مدينة غزة) بأنها عنده مثل تل أبيب (شبيط، 2012).

إن واقع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أجبر شارون أن يختار بين (أرض إسرائيل) و (شعب إسرائيل). لقد إختار شارون (شعب إسرائيل) ففضل الإنسحاب من القطاع للحفاظ على يهودية (إسرائيل) وديمقراطيتها. إن الذي ساعد ودفع شارون على أن يُقْدِم على خطوة الانسحاب من قطاع غزة، تاريخه العسكري (المشرف) بالنسبة للإسرائيليين، علاوة على أنه قادم من حزب الليكود الذي كان زعيمه لسنوات وكان يمثل شخصية أساسية ومهمة لعقود في الليكود، عُرِف طوال عقود بالتطرف تجاه الفلسطينيين. وحملته لجنة إسرائيلية منبثقة عن الكنيست مسؤولية مجازر مخيمي صبرا وشاتيلا لعام 1982م التي راح ضحيتها أكثر من ثلاثة ألاف لاجئ فلسطيني. فلم يكن سهلاً على دعاية اليمين في (إسرائيل) أن تحرض ضده وتتهمه بالخيانة مثلما فعلوا معَ إسحق رابين عندما وقع إتفاق أوسلو مع الفلسطينيين في أيلول/سبتمبر 1993م، هذا التحريض الذي أدى أخيراً إلى اغتياله.

## نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

♦ **أولاً**: رغم التباين في برامج ومواقف الأحزاب الإسرائيلية من اليسار واليمين والوسط تجاه القضية الفلسطينية إلاّ أن هناك شبه إجماع عند هذه الأحزاب على لاءات تتمثل في:

**1.** عدم الاعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم التي هجروا منها بالقوة أثناء حرب 1948، مع إمكانية عودتهم إلى أراضي الدولة الفلسطينية فاقدة السيادة.

**2.** عدم الانسحاب من القدس الشرقية، فهناك إجماع إسرائيلي واتفاق عام على أن القدس هي العاصمة الموحدة (لإسرائيل) وتحت سيادة إسرائيلية غير قابلة للتقسيم.

**3.** عدم الانسحاب الكامل إلى حدود الرابع من حزيران عام 1967م حيث ستحتفظ (إسرائيل) بالكتل الاستيطانية تحت سيادتها.

**4.** عدم السماح بقيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة على أرضها وبحرها وسمائها.

♦ **ثانياً**: الاتفاق سياسي مع الفلسطينيين من وجهة نظر (إسرائيل) يتطلب تطبيقه حلولاً أمنية، أي أن أمن (إسرائيل) يتقدم على كل صيغ الحلول السياسية. وبالتالي فإن المتطلبات الأمنية الإسرائيلية هي التي تصيغ الاتفاق السياسي مع الفلسطينيين.

♦ **ثالثاً**: المجتمع الإسرائيلي مازال منقسماً حول التسوية السياسية مع الفلسطينيين، ولكن هذا الانقسام في تفاصيل التسوية وليس على المبادئ الأساسية؛ مثل إخلاء المستوطنات المعزولة أو عدم إخلائها أو حجم الأراضي التي ستضمها (إسرائيل) من أراضي الضفة الغربية والتي تمثل الكتل الإستيطانية أساس هذه الأراضي.

♦ **رابعاً**: التسوية السياسية عند الأحزاب الإسرائيلية تعتمد على مسألتين مهمتين هما؛ الحفاظ على أمن إسرائيل والتهديد الديمغرافي الذي يشكله الفلسطينيون على مستقبل (إسرائيل). وهذا ما ترك الأحزاب الإسرائيلية في دائرة صراع حول فكرتين اساسيتين للتعامل مع الفلسطينيين والأراضي المحتلة، هما إما ضم الأراضي الفلسطينية لها وعدم الوصول لتسوية سياسية مع الفلسطينيين بحيث تنهي الصراع وبقاء الفلسطينيين تحت الحكم الإسرائيلي وهذا يهدد يهودية وديمقراطية الدولة، وإما الإنسحاب من معظم الأراضي المحتلة وهذا يعني تقسيم أرض (إسرائيل) وتهديد مستقبلي على السهل الساحلي الذي يعتبر المنطقة الحيوية (لإسرائيل).

♦ **خامساً**: الانتخابات الإسرائيلية تمثل إلى حد كبير استفتاء للجمهور الإسرائيلي على عدة مسائل هي الأمن والسلام والديموغرافية وديمقراطية يهودية الدولة (أي أن تبقي دولة ديمقراطية ولكن لليهود فقط). وأن الحزب الذي يبدي تمسكاً وتشدداً أكثر في هذه القضايا هو المرشح للحصول على مقاعد في الكنيست أكثر.

♦ **سادساً**: تجمع الأحزاب الإسرائيلية على الاستمرار بالاستيطان في الضفة الغربية بما فيها القدس، خصوصاً في الكتل الاستيطانية الرئيسية، لخلق حقائق سياسية وديمغرافية وأمنية على الأرض الفلسطينية تمهيداً لضمها (لإسرائيل).

## المصادر والمراجع

## أولاً- المراجع العربية:

### المعاجم والموسوعات


**1.** مجمع اللغة العربية (2004). المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

**2.** هيئة الموسوعة الفلسطينية (1984). الموسوعة الفلسطينية، الطبعة الأولى، القسم الأول، المجلد الثاني والرابع، بيروت، لبنان.

**3.** هيئة الموسوعة الفلسطينية (1990). الموسوعة الفلسطينية، الطبعة الأولى، القسم الثاني، المجلد الأول، بيروت، لبنان.

**4.** معلوف، لويس. (2000). المنجد في اللغة، الطبعة التاسعة عشر، المطبعة الكاثولوكية، بيروت، لبنان.


### مقابلات


**1.** مقابلة عبر الهاتف مع عبد العزيز شاهين (أحد قيادات حركة فتح ومن جيل المؤسسين) بتاريخ 4 تشرين ثان 2012.


### كتب ورسائل ماجستير


**1.** الأطرش، أحمد (2014). جغرافية الإستيطان: كيف يتم تحويل الضفة الغربية إلى كانتونات؟، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين.

**2.** هيكل، محمد حسنين (1992). حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

**3.** الحسن، حسن (1993). التفاوض والعلاقات العامة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

**4.** كانط، ايمانويل (1952). مشروع للسلام الدائم (ترجمة)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

**5.** الكعيبر، هاني (2013). الفكر السياسي الصهيوني وأثره على الصراع العربي الإسرائيلي في مرحلة السلام 2013–1991، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن.

**6.** نتنياهو، بنيامين (2015). مكان تحت الشمس، ترجمة، دار الجليل للنشر، عمان، الأردن.

**7.** سابير، أوري (1998). المسيرة: حكاية أوسلو من الألف إلى الياء (ترجمة)، دار الجليل للنشر، عمان، الأردن.

**8.** عبدالكافي، إسماعيل عبدالفتاح (2010). الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي–انجليزي)، كتب عربية إلكترونية للنشر، القاهرة.

**9.** عيروط، عصام (2011). الدبلوماسية الفلسطينية في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وأثرها على تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

**10.** عثمان، فاروق السيد (2004). التفاوض الفعال في الحياة والأعمال، مكتبة عين شمس، القاهرة.

11. فياض، علي (1992). إستراتيجية التفاوض في التجربة الفيتنامية، دار كنعان بالتعاون مع مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، نابلس، فلسطين.

12. شيلو. أريئيل (1985). الضفة الغربية واستراتيجية الحرب الإسرائيلية، ترجمة دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان.

13. شيخة، نادر (1997). أصول التفاوض، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

14. خواجه، محمد (2014). استراتيجية الحرب الإسرائيلية : مسار وتطور، دار الفارابي، بيروت، لبنان.

15. الخضري، محسن (1988). التفاوض، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة.

16. غليون، برهان (1999). نقد السياسة العملية: العرب ومعركة السلام، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان.


## دوريات وتقارير ومحاضرات


1. الأسمري، عبد العزيز (2011). التفاوض في الحدث الأزْمَوي (محاضرة)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.

2. حيدر، عزيز (1996). الانتخابات الاسرائيلية 1996: خلفية تحليلية، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد11، ص25-6.

3. كيوان، ماهر (1997). عام على حكومة نتنياهو: استراتيجية تقود الى الهاوية، مجلة صامد الاقتصادي، السنة 29، العدد 109، ص225-213.

4. مصطفى، مهند (2012). استراتيجية نتنياهو التفاوضية: المصالحة مقابل التسوية السياسية، مجلة دراسات إسرائيلية، العدد 45، ص79-88.

5. مرتضى، احسان (2006). إسرائيل في استراتيجيات شارون التوسعية: مفاهيم، مخططات، أبعاد، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 56، ص92-59.

6. العلوي، محمد (2009). الأحزاب وأثرها في رسم السياسة الإسرائيلية، جامعة الموصل، مجلة دراسات إقليمية، العدد 14. ص46-27.

7. فياض، علي (1996). التجربة الدبلوماسية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد السابع، العدد 27، ص178-150.

8. صالح، محسن (2009). حزب كاديما (تقرير)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.

9. شلحت، أنطوان (2009). فلسطين في برنامج نتنياهو، رؤى إسرائيلية حول مشاريع التسوية السياسية، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 34. ص111-107

10. الشقاقي، خليل (1996). الانتخابات الاسرائيلية: مستقبل السلام والخيارات الفلسطينية، مجلة السياسة الفلسطينية، عدد رقم 11، ص26-34.


## ثانياً-المواقع الإلكترونية:


1. البحراوي، ابراهيم (2006، 3 كانون ثان) برنامج حزب كاديما لتسوية القضية الفلسطينية. المصري اليوم.

2. http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=3908&IssueID=138, 28.10.1012.

3. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية / وفا (2015). الانتخابات الاسرائيلية 2015 (لمحة عامة).

4. http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=9573, 14.06.2016.

5. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية / وفا (2013). الموضوع الفلسطيني في الدعاية الانتخابية للكنيست الإسرائيلي التاسع عشر، 25 مايو.

6. http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8777، 28.01.2014.

7. حجاج، طارق(2012): مواقف الأحزاب الإسرائيية المختلفة من القضية الفلسطينية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3768، 24 حزيران\يونيو.

8. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=313033، 20.07.2016.

9. حسين، ماهر (2012). برنامج كاديما الجديد واللقاء مع موفاز، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، مفوضية العلاقات الوطنية.

10. http://www.fatehwatan.ps/page-29833-ar.html, 20.06.2012.

11. الجزيرة نت (2009). حزب كاديما.

12. http://www.aljazeera.net/news/international/2009/2/8/%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D9%83%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%85%D8%A7, 20.04.2017.

13. يؤاف، شاحام (2015). ايهود المرت: الانطلاقة والأفول، المصدر، فلسطين.

14. http://www.al-masdar.net/, 10.01.2017.

15. منظمة التحرير الفلسطينية (2012). حزب العمل الخطوط العريضة للبرنامج الانتخابي، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، 22 أبريل.

16. http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=hezb1, 28.01.2014.

17. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2009). حزب كاديما، بيروت.

18. http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-95-116592.htm, 01.11.2011.

19. سعد الدين، ناديا (2013). السلام الإقتصادي الإسرائيلي: خطة كيري الإسرائيلية وقائع مضادة، الجزيرة نت.

20. http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/7/7, 20.01.2016.

21. عاصي، عمر (2015). السلام الذي يريده نتنياهو.

22. http://www.sasapost.com/netanyahu-wants-peace/, 24.04.2017.

23. عدوان، بيسان (2006). خطة الإنطوار ... غور الأردن وترسيم نهائي للحدود، الحوار المتمدن، العدد 1575

24. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=66817, 23.01.2017.

25. العربية نت (2005). حكومة شارون تقر خطة الانسحاب من غزة.. ونتنياهو يستقيل احتجاجاً.

26. https://www.alarabiya.net/articles/2005/08/07/15655.html, 05.01.2017.

### صحف يومية

1. إبراهيم البحراوي (2012). أين برنامج حزب الليكود؟، صحيفة الإتحاد الإماراتية، المركز الفلسطيني للإعلام، 21 ديسمبر.
2. جريدة المصري اليوم (2012). برنامج سياسي لحزب كاديما يضمن انسحاب إسرائيل لحدود 67 وإقامة دولة فلسطينية، جريدة المصري اليوم 15 يونيو.
3. جريدة القدس (2012). نتنياهو: على الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي من أجل التوصل إلى سلام فعلي، جريدة القدس الفلسطينية، 26 ديسمبر.
4. ربيد، براك (2012). هآرتس يحيموفيتش تطلب من أبو مازن الاعتراف بدولة يهودية، جريدة الحياة الجديدة، العدد 6100.
5. شبيط، اري (2012). نفاق منتقدي موفاز، هآرتس، 10 مايو 2012.
6. صحيفة هآرتس الإسرائيلية (2007). رئيس الوزراء: سنفاوض بدون الخطوة الأولى من خارطة الطريق، 13 تشرين ثاني 2007.

## ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *Bernard, Cayne. The New Lexicon Webster's Dictionary of the English Language: Encyclopedia Edition Hardcover, London, 1988.*
2. *Harris,William. Tanking Root Israeli Settlement on the West bank,Thegolan and Gaza_Sinai,1967-1980, John Wiley& Sons, Ltd, USA, 1980.*
3. *Lukacs, yehuda. ed. (1991). The Israeli-Palestinian Conflect, a Documentary Record 1967-1990, Cambridgr university press.*
4. *Peres, Shimon & Naor, Arye (1993).The New Middle East, Hery Holt and Company, New York, U.S.A.*
5. *Roskins, Michael & Others (2014). Political Science: An Introduction, Pearson Prentice Hall, New Jersey, USA.*
6. الشبكة العنكبوتية انجليزي
7. *Encyclopedia Britannica, Kadima (2016).*
8. *http://www.britannica.com/EBchecked/topic/1103577/Kadima, 25.10.2016.*
9. *Foundation of Middle East Peace (2017). Settlements illegal or just an obstacle to Peace?*
10. *http://fmep.org/issues/settlements/, 05.01.2017.*
11. *Foundation of Middle East Peace (2013). West Bank Settlements Population 1999-2012*
12. *http://fmep.org/resource/west-bank-settlements/, 20.01.2017.*
13. *Herzog, Issac (2014). We must divide the land: An interview with Issac Herzog, Fathom, UK.*
14. *http://fathomjournal.org/we-must-divide-the-land-an-interview-with-isaac-herzog/, 20.09.2016.*
15. *Netanyahu, Benyamin (2009). Address by PM Netanyahu at Bar Illan University, Israel.*
16. *http://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2009/Pages/Address_PM_Netanyahu_Bar-Ilan_University_14-Jun-2009.aspx, 26.12.2016.*
17. *Rabin, Yitzhak (1993). Prime Minister Rabin address to the Israeli Diplomat.*
18. *http://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/1993/Pages/PRIME%20MINISTER%20RABIN-S%20ADDRESS%20TO%20THE%20DIPLOMATIC%20C.aspx, 16.09.2016.*
19. *Tzipi, Livni (2008). Address by Foreign Minister Livni to Ministry of Foreign Affairs Conference for Policy and Strategy, Israel.*
20. *http://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2008/Pages/FM_Livni_Address_MFA_Conference%20_Policy_Strategy_5-Oct-2008.aspx, 21.07.2016.*
21. *Webster Dictionary, Negotiation*
22. *http://www.merriam-webster.com/dictionary/negotiate, 29.10.2012.*